الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٣٨**

الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

تقرير الأمين العام (A/72/94)

مشروع القرار (A/72/L.2)

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ الإدلاء ببياني الرسمي، أود أن أعرب عن إدانتي القوية للهجمات المأساوية التي شُنت على مدينة نيويورك يوم أمس. وأتقدم بأحر التعازي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأعرب عن تضامني مع أسر الضحايا.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وأود أيضا أن أعرب عن توافق بياني هذا مع البيان الذي سيدلي به ممثل إكوادور باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

فهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية، بل لأفريقيا بوجه عام. وقد تداول رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في هذه المسألة خلال الدورة العادية الثامنة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ووجهوا خلال تلك الدورة نداء قويا وواضحا برفع الحصار الاقتصادي التجاري والمالي الظالم المفروض على كوبا منذ أمد طويل.

لقد مضى حتى الآن ٥٥ عاما على فرض الحصار على كوبا من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وعلاوة على ذلك، مضى ما يزيد على عقدين من الزمن منذ أن أعربت الجمعية العامة عن إرادة المجتمع الدولي ودعت، بل حثت بأغلبية ساحقة على الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ أمد بعيد.

ومما يؤسف له على وجه خاص أنه بعد أن حدث تحسن في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا في عهد الإدارة السابقة في الولايات المتحدة، تم مؤخرا تشديد الحصار على كوبا. ومن الوضح أن هذه خطوة إلى الوراء في علاقات البلدين الثنائية، وينبغي أن تُعالج على وجه السرعة.

وما يقلقنا بشكل خاص أن الحصار لا يزال يسبب صعوبات اقتصادية كبيرة للشعب الكوبي، ولا سيما للفقراء والأكثر ضعفا. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك يزيد بالتأكيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإنه يقوض جهودنا الجماعية للدفع باتجاه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا لوضع حد لهذا الحصار. إنه تعد على حق الشعب الكوبي في التنمية.

وتدعو المجموعة الأفريقية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا بصورة قاطعة، ليس لأن ذلك أمر صائب فحسب، ولكن أيضا نظرا لمساهمات كوبا الإيجابية العديدة، على مدى العقود الماضية، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. فلكوبا، بالفعل، تاريخ تفخر به في أفريقيا، سواء في دعم نضال أفريقيا من أجل التحرير أو مؤخرا في ما قدمته من إسهامات للتخفيف من آثار بعض الأزمات الصحية الكبرى التي واجهتها القارة في السنوات الأخيرة. وستظل شعوب أفريقيا تتذكر تلك المساهمات، وينبغي لشعب كوبا أن يظل معتزا بالمساهمات الهامة لدولته بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

وعليه، تعيد مجموعة الدول الأفريقية تأكيد دعمها الكامل لمشروع القرار A/72/L.2، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي لهذه المسألة، ونؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك سيكون أمرا مفيدا للولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على حد سواء، علاوة على غيرهما من البلدان. وتكرر مجموعة الدول الأفريقية تأكيد دعوتها إلى حكومة الولايات المتحدة لرفع الحصار الطويل الأمد المفروض على كوبا.

السيد موريخون باثمينيو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يسرني عظيم السرور الترحيب بوزير خارجية كوبا وأعضاء الوفد المرافق له، الموجودين معنا اليوم. فهم دائما موضع ترحيب كبير.

يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة ال ٧٧ والصين عن البند ٤٢ من جدول الأعمال، ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن ذلك البند من جدول الأعمال (A/72/94)، والذي نحن بصدد مناقشته. تأسف المجموعة مرة أخرى إزاء استمرار تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة قبل ٥٥ عاما على جمهورية كوبا الشقيقة تطبيقا كاملا ومواصلة تشديده. وتشيد المجموعة بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الإدارة السابقة للولايات المتحدة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والتي على الرغم من أنها لم تكن كافية لإنهاء آثار الحصار بفعالية، فإنها كانت خطوات في الاتجاه الصحيح. كما تأسف المجموعة إزاء السياسة الجديدة التي يتبعها الرئيس الحالي للولايات المتحدة، والتي ترمي إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا. وترى المجموعة أن هذه السياسة تشكل انتكاسا لعملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين التأكيد على التزامها بمقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

بأية صورة، علاوة على حرية التجارة والملاحة الدوليتين. ونرى أن من واجب كل دولة من الدول الأعضاء ومسؤوليتها الامتثال الصارم لتلك المبادئ. ونرى كذلك أنه ينبغي النظر بشكل جدي في الإلغاء الفوري لأي سياسة أو إجراء يتجاهلان تلك المبادئ، وهو ما ينطبق في هذه الحالة على العقوبات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على كوبا.

ونظرا إلى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مستمر منذ أكثر من ٥٠ عاما، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية الطويلة الأمد للعقوبات الاقتصادية وقيود السفر على كوبا وشعبها. فخلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه من هذا العام، كبد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على التجارة الخارجية كوبا خسائر تتجاوز ٤ بلايين دولار. ويتسبب الاستثمار الأجنبي المحدود وصعوبة الحصول على القروض الإنمائية في مصاعب اقتصادية وآثار إنسانية بالنسبة للشعب الكوبي بصورة مباشرة.

كما أن الحصار القاسي يعوق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وتخشى مجموعة الـ٧٧ والصين من أنه إذا تواصلت العقوبات الاقتصادية، فإن إمكانات كوبا التنموية في كل من مجالي الاقتصاد والتنمية البشرية ستُقوض على نحو جائر. وسيكون من المستحيل بالنسبة لكوبا السير بنجاح على طريق تحقيق التنمية المستدامة، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تعهدت جميع الدول الأعضاء بدعمها.

لقد ساهمت كوبا، على مدى عقود طويلة، في المجتمع الدولي على نطاق واسع وبصورة مستمرة، ولا سيما عن طريق توفير مساعدتها الطبية المتميزة للبلدان المحتاجة. والمساعدة الطارئة التي قدمتها كوبا للبلدان الأفريقية المتضررة من فيروس إيبولا في غرب أفريقيا هي خير مثال على تضامنها مع المجتمع الدولي. وعليه، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشيد بمساهمات كوبا في المساعدة الإنسانية وتعرب عن أملها في أن تتاح لكوبا، من خلال الرفع الدائم للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، الفرصة التي تستحقها منذ أمد بعيد للتعاون الكامل مع المجتمع العالمي والمنظمات الدولية في مجالات الصحة والبيئة والزراعة، من بين مجالات أخرى.

ختاما، تعيد مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيد دعمها القوي لتنفيذ توصيات القرار ٥/٧١. ونكرر دعوتنا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومما يسلط الضوء بقدر أكبر على الطابع الملح والضروري لدعوتنا هذه المسعى الجماعي العالمي الجاري حاليا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، فإن مجموعة الـ٧٧ والصين تناشد المجتمع الدولي مواصلة تكثيف جهوده في دعم رفع الحصار، ليس من أجل مستقبل كوبا فحسب، بل كذلك من أجل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع العالمي برمته. ذلك كان بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين بشأن الموضوع قيد النظر حالياً، نظراً للعدد الكبير من الوفود المدرجة في القائمة.

تقرر ذلك.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أدلي ببياني الرسمي، أود أن أعرب بالنيابة عن وفد بلدي عن تعازينا لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية في الخسائر في الأرواح التي خلّفها الهجوم الإرهابي المروع في نيويورك بالأمس، وهو الأمر الذي ندينه بعبارات لا لبس فيها.

وأود أيضاً أن أرحّب بوزير خارجية كوبا ووفد بلده في نيويورك. ومن دواعي سروري أن نراه مرة أخرى ظهرانينا.

يشرّفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لأعرب عن تأييدنا لمشروع القرار بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا (A/72/L.2).

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار السنوي هذا بأغلبية ساحقة منذ تقديمه لأول مرة في عام ١٩٩٢. لقد صوتت الدول الأعضاء في الرابطة بالإجماع مؤيدة للقرار على مدى ١٦ عاماً الماضية، وهذه هي السنة الثالثة التي تدلي الرابطة فيها ببيان في الجمعية داعية إلى رفع الحظر الانفرادي المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن. إننا نؤمن بقوة بأن الخلافات بين الدول ينبغي تسويتها عن طريق المشاركة والشمول، وليس المواجهة والعزلة. ويجب أن يتم ذلك في إطار المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة وعدم التدخل وعدم التعرض، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وترحّب الرابطة باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥. لقد كان ذلك خطوة هامة نحو تطبيع العلاقات الثنائية ولا يزال عنصراً أساسياً لبناء علاقات إقليمية أفضل في الأمريكتين. وتتمثل الخطوة الأكثر أهمية في إنهاء الولايات المتحدة لحصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. فمن شأن ذلك أن يُسهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة ومستويات معيشة الشعب الكوبي، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وسيسهم إنهاء الحصار كذلك في تعزيز جهود الجمعية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصورة شاملة للجميع.

وتشجع الرابطة الولايات المتحدة وكوبا في جهودهما الرامية إلى رسم مسار جديد إلى الأمام. وندرك أن الطريق لا يزال طويلاً. ونشجّع الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة الالتزام بالحوار الصريح والبناء، المرتكز على أساس من الاحترام المتبادل. وتنضم الرابطة إلى الأعضاء الآخرين في الجمعية في تأكيد دعمنا لضرورة رفع الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بياني بتوجيه التحية إلى السيد برونو إدواردو رودريغيث باريّا، وزير خارجية كوبا، ووفد بلده وأن أرحب به هنا في محفلنا هذا.

ويشرفني أن أتكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ترحّب الجماعة مرة أخرى بالخطوات التي اتخذتها كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لبدء تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية. لقد فتح هذا فصلاً جديداً في تاريخ السلام والتعايش السلمي بين الدول الأمريكية. إلا أننا نأسف لأن هذا الحصار لا يزال واقعاً بالنسبة للشعب الكوبي. وما لا يمكن إنكاره هو أنه العقبة الرئيسية أمام التنمية الطبيعية في كوبا. يؤكد تقرير الأمين العام (A/72/94) تكلفة هذه السياسة على البلد، لأنها تتسبب في ضرر كبير ولا مبرر له على رفاه الشعب الكوبي وتتعارض مع تمنيات شعوب أمريكا اللاتينية بالسلام، على النحو المكرس في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

وتؤسفنا أيضاً السياسة الجديدة التي أعلنتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة والتي ترمي إلى تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. إنها انتكاسة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. يتناقض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مع نص وروح ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفضها القاطع لأي تطبيق للقوانين أو التدابير التي تتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز – بيرتون، بما فيها تلك التي تتخطى آثارُها الحدود الإقليمية، فضلاً عن التضييق المتزايد على معاملات كوبا المالية الدولية، في معارضة للإرادة السياسية للمجتمع الدولي عموماً. ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الكف عن تطبيقها. إن كونغرس الولايات المتحدة لديه السلطة لإنهاء الحصار المفروض على كوبا بالكامل. وعلاوة على ذلك، ثبت أن رئيس الولايات المتحدة يمكنه، إن رغب في ذلك، أن يستعمل صلاحياته التنفيذية الواسعة إلى حد كبير لتعديل تطبيق الحصار.

وتكرر الجماعة بيانها الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا – والذي اعتُمد في مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بونتا كانا بالجمهورية الدومينيكية بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ – والذي طالبت بموجبه حكومةَ الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة وبإنهاء، استجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ونعتقد أن إعادة الأراضي التي تحتلها القاعدة البحرية للولايات المتحدة في غوانتانامو إلى جمهورية كوبا، الأمر الذي ورد طلبه مراراً من جانب الشعب الكوبي والحكومة الكوبية، ينبغي أن تكون عنصراً هاماً في عملية تطبيع العلاقات بين البلدين، عن طريق حوار ثنائي يتقيد بالقانون الدولي.

يكرّس ميثاق الأمم المتحدة الحقوق والالتزامات والمبادئ التي أصبحت جزءاً من مجموعة مواد قانونية، لا بالنسبة للقانون الدولي فحسب بل للبشرية. ويجب ألا ينتهكها أو يخرقها أي عضو. ويجب على الدول الأعضاء مواءمة إجراءاتها الوطنية والدولية مع الحقوق والالتزامات والمبادئ المكرسة في الميثاق.

وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تم اتخاذ القرارين ٥/٧٠ و ٥/٧١، بشأن هذا البند، بـ ١٩١ صوتاً مؤيداً، مما يؤكد شبه الإجماع عالمياً على هذه القضية.

ولكل تلك الأسباب، فإن جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ستؤيّد مرّة أخرى بحزم اعتماد مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (A/72/L.2). ونشدد على تناقض التدابير الأحادية الجانب التي لا يدعمها القانون الدولي مع نص وروح ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونكرر دعوتنا للولايات المتحدة الأمريكية إلى القبول بالدعوة التي توجهها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكل مناطق العالم وشعبها ذاته لوضع حد للحصار المجحف ضد كوبا بشكل نهائي.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أشارك الآخرين في إدانة العمل الإرهابي المروع الذي وقع في جنوب مانهاتن بالأمس. ونعرب عن تعازينا إلى الأسر التي فقدت أحباءها، ونحن نقف متضامنين مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، وبلجيكا، والمجتمع الدولي بأسره، إذ نواصل معا مكافحة هذه الآفة.

يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بحضور معالي وزير خارجية كوبا.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل إكوادور، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم جماعة دول أمريكا

اللاتينية والكاريبي، فضلا عن البيان الذي سيتم الإدلاء به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد أقامت أربع دول من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية – بربادوس، وغيانا، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو – علاقات دبلوماسية مع كوبا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، في تصرّف سيادي مستقل على الرغم من معارضة شديدة من حليفها التقليدي، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصبحت جامايكا وترينيداد وتوباغو دولتين قوميتين مستقلتين في عام ١٩٦٢، وبربادوس وغيانا في عام ١٩٦٦. وبينما انضمت البلدان الكاريبية الثمانية الأخرى الناطقة بالإنكليزية إلى قافلة الاستقلال، فقد حذت جميعه حذو ا البلدان الأربعة الأصلية في إرساء وبناء علاقات ممتازة مع كوبا: أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبليز، وكومنولث دومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد أقامت سورينام وهايتي، وهما الدولتان غير الناطقتين بالإنكليزية من دول منطقة الكاريبي اللتان لديهما عضوية في الجماعة الكاريبية، علاقات دبلوماسية قبل انضمامهما إلى هذه الهيئة الإقليمية.

وحافظت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على علاقات وثيقة مع كوبا طوال سنوات استقلالها، وتم تعزيز هذه العلاقة من خلال مجموعة واسعة من برامج التعاون في مجالات تشمل التجارة والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تحدد أهدافا لتوجيه الجهود لبناء المستقبل الذي نصبو إليه، وتهدف إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وتعتمد تنميتنا الإقليمية المستقبلية، في جوانب عديدة، على إنجازنا وتقدمنا الجماعيَين. ويعمل الحصار على النقيض من تلك التطلعات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وما فتئ النضال من أجل السلام والحق في التنمية يشكل أعمق شواغل كل دولة عضو من أعضاء جماعتنا الكاريبية منذ حصولها على الاستقلال. وفي هذا السياق، نرى أنَّ الحصار ليس مجرد إجراء عقابي ضدّ كوبا، بل هو عائق أمام تنميتنا الإقليمية المشتركة.

وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا بشأن هذا البند في كل عام منذ عام ١٩٩٢، مُدينة الأثر المستمر للحصار ومُعلنة أنه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لقد كانت الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة معلما بارزا، عندما لم تصوت أي دولة عضو معارضة للقرار ٥/٧١ الذي يدعو إلى وضع حد نهائي للقرار الانفرادي الذي ثبت أنه شرخ لا يمكن الدفاع عنه ولا لزوم له وغير مرغوب فيه في أسرة نصف الكرة الغربي. وتكاد تكون معارضة تلك السياسة في الوقت الحالي عالمية في طابعها. إذ يضم المواطنون من مختلف أرجاء الولايات المتحدة أصواتهم إلى المجتمع الدولي ويعربون بشكل متزايد عن رفضهم للجزاءات الانفرادية ويطالبون برفعها. واليوم، يؤيد رفع الحصار ٧٣ في المائة من الأمريكيين و ٦٣ في المائة من الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، أعلن الرئيس الحالي للولايات المتحدة في ١٦ حزيران/يونيه تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، باعتباره عنصرا رئيسيا في سياسته تجاه كوبا. وقد أعيد تأكيد ذلك في خطابه أمام الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر أثناء المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين (أنظر A/72/PV.3). وستقوم الإدارة الجديدة، من خلال سياستها ضد كوبا، على عكس مسار التقدم المحرز منذ أن أعلن الرئيس السابق في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن إعادة العلاقات الدبلوماسية وبدء عملية تطبيع العلاقات الثنائية.

وفي ضوء هذا التراجع المخيب للآمال، تود الجماعة الكاريبية أن تؤكد مجددا للجمعية العامة، كما فعلنا خلال

المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر (أنظر A/72/PV.23)، على التزامنا القاطع والدعوة المتواصلة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وما زلنا ملتزمين تماما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحة.

والجماعة الكاريبية تتمتّع بعلاقات ودية مع كل من كوبا والولايات المتحدة. لقد أنجب البلدان الجاران – اللذين لا يفصل بينهما سوى ٩٠ ميلاً – باحثين وعلماء وقادة عالميين عظماء. ويمتلك البلدان تاريخا عريقا يبعث على الفخر، ويسكنهما شعبان ودودان ومنفتحان ومحبّان. وقد أظهر التقدم المحرز في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أن كوبا والولايات المتحدة تستطيعان العيش معا واحترام خلافاتهما، وأنه يمكنهما التعاون لما فيه صالح البلدين والشعبين.

ولذلك، لا تزال الجماعة الكاريبية متفائلة بأن يكون هناك حل دبلوماسي للمسألة التي طال أمدها، وليست الآن سوى مجرد إحدى مخلفات الحرب الباردة. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت الجماعة الكاريبية تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البنّاء من أجل التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وفي هذا السياق، تؤيد الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بحماس مشروع القرار A/72/L.2 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولكن اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تضامن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتعاطفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت هنا في نيويورك أمس.

وأرحب ترحيبا حارا بالسيد برونو إدواردو رودريغيث باريّا، وزير خارجية جمهورية كوبا، الحاضر هنا معنا.

قبل عام تقريبا، قررت حكومة الولايات المتحدة، من خلال صوت ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢، الامتناع عن التصويت أثناء النظر في القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (أنظر A/71/PV.32). إن ذلك القرار الذي اتخذه الممثل الدائم قد بعث الأمل لدى المجتمع الدولي عموما والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على وجه الخصوص، الأمل القائم على التطور الإيجابي للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا بمبادرة من الرئيس الأمريكي آنذاك.

ويتضح ذلك من إعادة فتح سفارة كل من البلدين في واشنطن العاصمة وفي هافانا، واستعادة الرحلات الجوية التجارية بين الدولتين، وزيارة الرئيس الأمريكي السابق إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦، في جملة أمور أخرى.

وعلى الرغم من التطور الإيجابي الذي بدأته الرئاسة الأمريكية بهدف تطبيع العلاقات تدريجيا بين الولايات المتحدة وكوبا، فإن الحصار الأمريكي الاقتصادي – الذي يشكل الركيزة الأساسية للجزاءات المفروضة على كوبا – لا يزال قائما. وهذا الوضع مدعاة لقلق شديد، ليس بالنسبة إلى كوبا فحسب، وإنما بالنسبة أيضا إلى جزء كبير من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. والقلق الذي يساور منظمة المؤتمر الإسلامي له ما يبرره نظرا للقرار الذي اتخذته الإدارة الجديدة للولايات المتحدة في حزيران/يونيه الماضي، وهو يقضي بالقيام على الفور بإلغاء الاتفاق الذي أبرم بين واشنطن وهافانا في ظل الإدارة الأمريكية السابقة.

ومن خلال هذا البيان، تعيد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التأكيد على معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما، والذي لم يحقق الأثر المنشود على ما يبدو. على العكس من ذلك، فقد أدى إلى تضامن دولي حول كوبا، أتضح في السنوات الأخيرة عن طريق الدعوة من جميع الدول الأعضاء في منظمتنا تقريبا إلى رفع الحصار. وآخر تصويت في الجمعية عام ٢٠١٦ أسفر عن ١٩١ صوتا مؤيدا وامتناع عضوين عن التصويت (أنظر A/71/PV.32).

وفي عالم يركز بشدة على العولمة وفتح الأسواق أمام التجارة الدولية، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بينما يساورها القلق إزاء البيانات الصادرة عن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية التي تثير التساؤلات حول التطورات الأخيرة، تؤكد أن الحصار التجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد.

وعندما استهل المجتمع الدولي، بمبادرة من الأمم المتحدة، خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ الجديدة، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر أن الوقت قد حان لرفع الحصار المفروض على كوبا، بغرض تمكين ذلك البلد وشعبه من الاستفادة الكاملة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في سبيل كفالة ألاّ يتخلف أحد عن الركب. ومن هذا المنظور، تؤيد بشدة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مشروع القرار A/72/L.2 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التصويت بأغلبية ساحقة تأييدا له، كما فعلت في العام الماضي.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

أولا، نود أن نعرب عن احترامنا لمعالي السيد برونو رودريغيث باريّا، وزير خارجية كوبا، وعن ترحيبنا الحار جدا به. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره عن هذه المسألة الهامة جدا (A/72/94).

على مدى السنوات الست والعشرين الماضية، ما فتئت الجمعية العامة تعرب في كل عام عن دعمها وتضامنها الأكيدين مع كوبا شعبا وحكومة، من خلال تأييدها الحاسم للقرار الداعي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على هذا البلد ذي السيادة. ففي العام الماضي، صوتت ١٩١ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة لصالح مشروع القرار (القرار ٥/٧١).

وتغتنم حركة بلدان عدم الانحياز هذه الفرصة لتكرر معارضتها التامة لاتخاذ تدابير قسرية وفرضها من طرف واحد، نظرا لما لها من آثار تتجاوز الولاية القضائية لهذا الطرف، ولما لها من طابع غير قانوني. وبالمثل، كررت حركة بلدان عدم الانحياز في عدة مناسبات دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي، والتجاري، والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٥٥ عاما، وهو حصار من طرف واحد وغير قانوني. وهذا الحصار – بصرف النظر عن انتهاكه القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول – يشكل أيضا انتهاكا لحق كوبا في التفاعل كليا مع المجتمع الدولي.

لقد اتخذت حركة بلدان عدم الانحياز، تاريخيا، موقفا مبدئيا يتمثل في رفض التدابير القسرية من طرف واحد، ولا سيما تلك التي تستخدم كأدوات للضغط السياسي أو الاقتصادي والمالي ضد الدول، وبخاصة ضد البلدان النامية. وأعيد التأكيد على

تلك المواقف مؤخرا عندما عمد وزراء خارجية الحركة إلى اعتماد إعلان نيويورك السياسي في الاجتماع الذي عقدوه بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر تحت شعار ”اتخاذ وتنفيذ تدابير انفرادية قسرية في انتهاك للقانون الدولي ولحقوق الإنسان التي تتمتع بها الشعوب التي تخضع لتلك التدابير“.

والحصار المفروض على كوبا هو خير مثال على الآثار السلبية للتدابير القسرية التي يتخذها طرف واحد، وهي تؤثر في رفاه الشعوب، وتعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان. والأضرار المباشرة وغير المباشرة التي يسببها هذا الحصار غير المبرر على كوبا هي أضرار هائلة. فهو يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية الهامة في كوبا، بما في ذلك الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلا عن الأعمال المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة. وهو يحرم كوبا أيضا من الوصول إلى الأسواق، والحصول على المعونات من المؤسسات المالية الدولية، ونقل التكنولوجيا، ويخلق عقبات أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. كذلك، يشكل الحصار العائق الرئيسي أمام توسيع نطاق الوصول إلى شبكة الإنترنت، وتبادل الأفكار، وتطوير العلاقات الثقافية والرياضية والعلمية.

إن استمرار الحصار غير مبرر تماما، وهو لا يتلاءم مع عصرنا. كما أنه يتعارض مع جهود كوبا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فحجم الأضرار الاقتصادية التي تؤثر على الشعب الكوبي بسبب تطبيق الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يبلغ ٨٢٢ بليون دولار، إذا ما أخذنا في الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية. ويكون الحصار المفروض طوال هذه السنين قد خلَّف حتى الآن أضراراً تتجاوز ١٣٠ بليون دولار بالأسعار السائدة.

وتعتقد حركة بلدان عدم الانحياز أن إقامة علاقات دبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية لهي خطوة إيجابية أولى في سياق العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الثنائية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الحصار المفروض على كوبا لم يتغير. وحتى بعض التقدم المحرز في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين بات مهددا الآن بالزوال، كما يتضح من السياسات الجديدة التي اعتمدها الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، والتي تعمل على تعزيز الحصار المفروض على كوبا.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من القوانين التي صدرت عن وزارتي التجارة والخزانة الأمريكيتين في ١٥ كانون الثاني/يناير وكانت بمثابة خطوات في الاتجاه الصحيح في مجالات من قبيل السفر إلى كوبا، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتحويلات المالية، غير أنها محدودة النطاق ولا تعدو كونها تعديلا لبعض الجوانب المتصلة بتنفيذ الحصار.

على الرغم من القرار التاريخي لرئيس الولايات المتحدة السابق، السيد باراك أوباما بإخطار كونغرس الولايات المتحدة بالقرار الذي اتخذه لرفع اسم كوبا مما يسمى بقائمة الدول الراعية للإرهاب الدولي، وهي قائمة أحادية الجانب وغير قانونية التي ما كان ينبغي لها أبدا أن تشمل كوبا، لا نشهد الكثير من المرونة فيما يتعلق بجميع التعقيدات والمحظورات والقيود المنبثقة عن القوانين وأنظمة الحصار المفروضة على كوبا.

في ضوء هذا كله، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد دعوتها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وعلى النحو الذي أكده من جديد رؤساء دول وحكومات الحركة أثناء مؤتمر القمة السابع عشر، المعقود في جزيرة مارغريتا، الفنزويلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

إن تصويت ١٩١ دولة عضوا في الأمم المتحدة لصالح القرار ٥/٧١ في العام الماضي، إنما هو تعبير عن الإجماع في المجتمع الدولي الذي يطالب بإنهاء ٥٥ سنة من الحصار الطويل والتقيد التام بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. يوجد حاليا ما يزيد عن ١٩٠ دولة تربطها علاقات اقتصادية وسياسية مع كوبا، في حين تنفرد الولايات المتحدة وحدها بتنفيذ سياسة الجزاءات الاقتصادية غير المبررة وغير القانونية.

بناء على ذلك، تحث الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الانضمام إلى الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي لتصحيح سياساتها الفاشلة وذلك بالامتثال التام لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن هذه الجمعية العامة. ويتطلب ذلك رفع الحصار المفروض على كوبا فورا وبشكل تام.

إن حركة بلدان عدم الانحياز، بينما تكرر التزامها بتشجيع التعددية والحفاظ عليها وتعزيزها، تؤكد من جديد أن الاحترام التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة عنصر أساسي في صون السلم والأمن الدوليين بشكل فعال. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل معا لعكس مسار التدابير القسرية الانفرادية وإلغائها، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بسبب طابعه غير القانوني، في جملة أمور.

أود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

إنّ جمهورية فنزويلا البوليفارية تكرر من جديد تأييدها الصريح لمبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد. وبالنسبة لنا، يعتبر احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التزاما تعهدنا به داخل المنظمة، ولا يمكن أن نقبل أي معايير مزدوجة أو تفسيرات متحيزة.

إن الحصار المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة وشعبها ليس فقط غير قانوني ويشكل انتهاكا للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، بل يشكل أيضا عملا إجراميا يتمثل في استمرار العدوان من أقوى دولة على كوكب الأرض ضد دولة أخرى. فهذا العمل الوحشي وغير المتناسب في التاريخ المعاصر، مضى عليه حتى الآن ٥٥ عاما بوصفه أكبر تعبير مزرٍ ينم عن انتهاك حرمة الحقوق الأساسية لشعب بأكمله – أي شعب كوبا.

إن الحصار المفروض على كوبا غير قانوني لأنه عديم الجدوى من حيث مبتغاه السخيف المتمثل في زعزعة القرار الثابت للشعب الكوبي لتقرير مصيره ورفضه أن يكون مستعمرة أو بلدا يرزح تحت سيطرة أي دولة أجنبية. لقد فشل الحصار في الاعتراف بالطابع الوطني والثوري لشعب ماريتي وفيدل وقرارهما القاطع لبناء الاشتراكية أي مجتمع جديد وفق مصالحه وسماته الخاصة.

في خضم عداء الولايات المتحدة وجميع أنواع المصاعب والمشاق التي سببها الحصار الإجرامي، تمكنت كوبا من الوقوف على قدميها على مدى أكثر من خمسة عقود باعتبارها النقطة المرجعية الأخلاقية والسياسية للعالم. وعلى الرغم من قلة مواردها، ما انفكت هذه الدولة الشقيقة تعرض تضامنها مع جميع الشعوب وتمد لها يد المساعدة ودائما تقدم الدعم غير المشروط للبلدان التي تحتاج إليه لمكافحة الفقر أو التي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية بسبب الكوارث الطبيعية وتفشي الأوبئة مثل فيروس الإيبولا والكوليرا.

من ناحية أخرى، اضطلع الشعب الكوبي النبيل بدور أساسي في مكافحة الاستعمار والفصل العنصري من أجل تحرير الشعوب. وتشهد شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ذلك التضامن والالتزام بقضية البشرية. لذلك سنصوت بأغلبية ساحقة لصالح مشروع القرار (A/72/L.2) الذي يدين الحصار المفروض على كوبا.

تحث فنزويلا حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى على الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وبالمثل، نرفض رفضا قاطعا الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة التي تسعى إلى عكس مسار عملية تطبيع العلاقات بين البلدين التي بدأت منذ بضع سنوات. ويؤكد ذلك من جديد السياسة التدخلية والتدخل الأمريكي في منطقتنا، وهو تدخل له تاريخ طويل ومحزن من الانقلابات والغزوات وزعزعة الاستقرار. إنها سياسة الجدران والجزاءات والعدوان التي تهدد السلام والأمن في منطقتنا.

لقد تعرض بلدنا أيضا للهجوم من قبل الولايات المتحدة. فهي تفرض علينا الجزاءات وتعمل على زعزعة استقرارنا. ومع ذلك، سيكون شعبنا قادرا على الدفاع عن سيادته وثورته. ونريد أن تعرف كوبا أن فنزويلا حكومة وشعبنا يقفان معها. وسوف نحترم صداقتنا وتضامننا. إنّ الولايات المتحدة تأمل في تقويض ولاءنا لتشافيز وإعجابنا بفيدل واقتناعنا فيما يتعلق بالاشتراكية. إنها تريد إخضاع إرادة شعبنا، وهذا ما يفسر الحصار والجزاءات والأكاذيب وجميع أنواع الهجمات. إن الولايات المتحدة مخطئة، فنحن أبناء بوليفار ومارتي، ولسوف ننتصر.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلماتي بالإعراب عن تعازينا لأشقائنا وشقيقاتنا في الأرجنتين وبلجيكا، اللتين احتُسب مواطنيهما في عداد ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في مدينة نيويورك. ولئن كانت قلوبنا حزينة فعزمنا شديد. لقد ضربوا مدينتنا، حيث نعيش ونعمل معا، ولكن يتعين علينا أن نكون أقوياء دائما بما فيه الكفاية ليعلموا أن الإرهاب لن ينتصر. وإذا وقفنا صفنا واحدا، سنهزم هذا الشر إلى الأبد. نشكر الجميع على التعازي والدعم والتمنيات الطيبة التي وجهت إلينا، والتي نقدرها بكل تأكيد.

لما يزيد عن ٥٥ عاما، سخّر النظام الكوبي هذه المناقشة في الجمعية العامة بوصفها هدفا براقا لصرف انتباه العالم عن الدمار الذي ألحقه بشعبه وبشعوب أخرى في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وحتى أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، عندما سمحت دكتاتورية كاسترو للاتحاد السوفياتي بنصب القذائف النووية في كوبا بصورة سرية، وادّعى النظام الكوبي وحلفاؤه السوفيات أن التهديد الحقيقي للسلام لم ينشأ من القذائف الصاروخية الموجهة صوب أمريكا. وقالوا إن التهديد الحقيقي نشأ عن اكتشاف الولايات المتحدة هذه القذائف. وفي ذلك الوقت، قام أدلاي ستيفنسن، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، بتعريف ديدن النظام الكوبي المتمثل في توجيه أصابع الاتهام إلى أي مكان باستثناء نفسه. ومضي قائلا:

”هذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي سمعت فيها أن الجريمة ليست حادث سطو بل إن اكتشاف حادث السطو هو الجريمة. وأن التهديد ليس من القذائف السرية في كوبا بل من اكتشافها والتدابير المحدودة المتخذة للحيلولة دون استشرائها“ (S/PV.١٠٢٥، الفقرة ٧)

أما اليوم، فالجريمة هي استمرار الحكومة الكوبية في قمع شعبها وعدم الوفاء حتى بالحد الأدنى من متطلبات المجتمع الحر والعادل. إن استجابتنا تعبير عن الوقوف مع الشعب الكوبي وحقه في تقرير مستقبله. لذلك، يهدر كل سنة وقت هذه الجمعية في النظر في هذا القرار، وتتعرض الولايات المتحدة لجميع أنواع الادعاءات السخيفة – أي شيئ لصرف الانتباه عن النظام المسؤول حقا عن معاناة الشعب الكوبي. لكن الولايات المتحدة لن يصرفها شيء عن ذلك. فلن يحيد بصرنا عما يحول بين الشعب الكوبي والمستقبل الحر والديمقراطي الذي هو حق له. ولذلك السبب، وللمرة الخامسة والعشرين خلال ٢٦ عاما، ستصوت الولايات المتحدة مُعارضة لمشروع القرار المُقدم في إطار هذا البند.

وقبل عام، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار ٥/٧١، في إطار هذا البند. وكان السبب المعلن هو أن استمرار الحصار لم يكن يعزل كوبا ولكنه في واقع الأمر كان يعزل الولايات المتحدة. وصحيح أننا تُركنا بمفردنا تقريبا في معارضة هذا القرار السنوي. ولا شك في أنه سيكون هناك بعض الممثلين الذين لا يفهمون كيف يمكننا اتخاذ هذين الموقفين المتناقضين في غضون ١٢ شهرا فقط. وسيتساءلون كيف يمكن أن نقبل هذا القرار بامتناعنا عن التصويت في العام الماضي ونعارضه بقوة هذا العام.

وبالنسبة لأولئك الذين يشعرون بالحيرة إزاء موقف الولايات المتحدة، اسمحوا لي أن أتكلم بوضوح. لقد عبّر أبناء الشعب الأمريكي عن رأيهم، باعتبار ذلك حقهم الدستوري. لقد اختاروا رئيسا جديدا، وقد اختار الرئيس الجديد سفيرة جديدة لدى الأمم المتحدة. وما دام الشعب الكوبي يعاني من الحرمان من حقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية، وما دامت عائدات التجارة مع كوبا تخصص لدعم النظام الدكتاتوري المسؤول عن إنكار هذه الحقوق، فإن الولايات المتحدة لا تخشى العزلة في هذه القاعة أو في أي مكان آخر.

إن مبادئنا غير قابلة للتصويت. وهي منصوص عليها في دستورنا، ومنصوص عليها أيضا في ميثاق الأمم المتحدة. وما دمنا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا سندعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعهدت الدول الأعضاء في هذه الهيئة بحمايتها، حتى لو تعين علينا أن نقف بمفردنا.

يهدف مشروع القرار المعروض علينا (A/72/L.2) إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولكن لنكن صادقين بشأن ما نراه حقا يجري هنا. إن الجمعية العامة لا تملك سلطة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. فهو يستند إلى القانون الساري في الولايات المتحدة، وكونغرس الولايات المتحدة هو الوحيد الذي يحق له أن يغيره. كلا، إن ما تقوم به الجمعية العامة اليوم – وهو ما تقوم به كل عام في مثل هذا الوقت – مسرحية سياسية. إن النظام الكوبي يرسل رسالة مشوهة إلى العالم مفادها أنه غير مسؤول عن حالة اقتصاده المحزنة، وقهر شعبه، وتصدير أيديولوجيته الهدامة. ومن منطلق توجيه رسائل، أود أن أوجه بقية تعليقاتي إلى أبناء الشعب الكوبي.

يؤيد الشعب الأمريكي تأييدا قويا أحلام أبناء الشعب الكوبي في العيش في بلد يستطيعون فيه أن يتكلموا بحرية، ويتاح لهم الوصول إلى الإنترنت دون رقابة، ويعيلوا أسرهم ويختاروا قيادة بلدهم. ونحن نعلم أن الكثيرين منهم قد عقدوا الآمال على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا. وهذا الوضع لا يتغير. إن صداقتنا وحسن نيتنا تجاه الشعب الكوبي لا يزالان قويين كما كانا دائما.

والأمر الذي ربما لا يعلمونه هو أن حكومتهم لم ترد على بادرة حسن النية هذه بتأييد الروح التي عُرضت بها، بل ردت بتوسيع نطاق الاعتقالات ذات الدوافع السياسية والاحتجاز، والمضايقات والعنف ضد الأشخاص الذين يدافعون عن الحرية السياسية والاقتصادية في كوبا. والأمر الذي لن يتمكنوا من معرفته، لأن حكومتهم لن تسمح لهم بذلك، هو أن هناك تقارير موثوقة تفيد بوجود حوالي ١٠ ٠٠٠ حالة احتجاز بدوافع سياسية في كوبا في عام ٢٠١٦ وحده. وهذه زيادة كبيرة في حالات الاحتجاز خلال السنوات الأخيرة.

وكنا نتمنى أن يُقابل تواصلنا مع حكومتهم بمنحهم قدر أكبر من الحرية. إن حكومتهم تقوم بإسكات منتقديها. وهي تعرقل التجمعات السلمية، وتراقب الصحفيين المستقلين، وتتلاعب بالاقتصاد كي تجني الحكومة وحدها الأرباح. وقد صدرت حكومتهم أيديولوجيتها المفلسة والهدامة إلى فنزويلا. وقد علمت نظام مادورو كيفية إسكات الصحفيين وقمع

المعارضة السياسية وإفقار الشعب. والآن، انضم إليهم الملايين من الفنزويليين في حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باروس ميليت (شيلي).

وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا اليوم، فإن حكومتهم منهمكة في اختيار خليفة لديكتاتورية كاسترو. وهي تحاول خداعهم بإقناعهم بأن لهم صوتا في إجراء ما يسمى انتخابات محلية وإقليمية. غير أن العملية التي ينخرطون فيها لا علاقة لها بالحرية. لقد تم تحديد النتائج قبل الإدلاء بأول صوت. وعندما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار ٥/٧١ في العام الماضي، فُسر قرارها بالقول ”ندرك أن مستقبل الجزيرة، بطبيعة الحال، بأيدي الشعب الكوبي“ (A/71/PV.32، صفحة ١٩). وهناك قسوة عفوية في تلك الملاحظة أشعر بالأسف العميق بشأنها. ومن المؤسف أن مستقبل كوبا ليس بأيديهم حتى يومنا هذا. ولا يزال بأيدي طغاتهم.

إن الولايات المتحدة تعارض القرار اليوم في تضامن مستمر مع أبناء الشعب الكوبي، على أمل أن تكون لهم حرية تقرير مصيرهم في يوم ما. ونحن قد نقف وحدنا اليوم، ولكن عندما يأتي اليوم الذي سينال فيه الشعب الكوبي الحرية – وسوف يأتي –، سنفرح معهم حيث أن الشعوب الحرة هي وحدها التي تستطيع القيام بذلك.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ بياني، أود بالنيابة عن وفد بلدي، أن أعرب عن تضامننا مع حكومات وشعوب الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين وبلجيكا، وأن أتقدم بأحر تعازينا في فقدان الأرواح البريئة التي سببتها الهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت في جنوب ماهاتن بالأمس، والتي ندينها بأشد العبارات الممكنة. ونواسي أسر الضحايا المكلومة ونتضرع بالدعاء لهم.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغيث باريّا، وزير خارجية كوبا. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقريره الشامل (A/72/94) عن تنفيذ القرار ٥/٧١.

وتؤيد فييت نام البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل سنغافورة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي.

إن جلستنا العامة اليوم تصادف السنة السادسة والعشرين التي تنظر فيها الجمعية العامة على التوالي وتبت في مشروع قرار بعنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ولسنوات عديدة، دعت الجمعية مرارا إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ولكننا لم نحقق بعد الهدف النهائي للنص.

يتعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مع القانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وهو النظام الأكثر ظلماً والأطول أمداً من الجزاءات الانفرادية المطبَّقة على أي بلد على الإطلاق في تاريخ عالمنا الحديث. وقد ألحق أضرارا جسيمة بجميع قطاعات الاقتصاد الكوبي وتسبب في معاناة لا توصف للشعب الكوبي، مما منعهم من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية.

وهنا أود أن أسلط الضوء على أنه بالرغم من المصاعب الناجمة عن الحصار، فقد استجابت الحكومة الكوبية والشعب الكوبي دائما بسخاء وفي الوقت المناسب للنداءات الطارئة من أجل تقديم المعونة الإنسانية، عن طريق إرسال الأطباء والأدوية والمعدات إلى العديد من البلدان المتضررة بشدة من الأمراض الوبائية والكوارث الطبيعية. إننا نثمن عاليا مساهمة كوبا الكبيرة تجاه الجنس البشري، ونحن ممتنون للشعب الكوبي.

وما برح دعم الشعوب في جميع أنحاء العالم للمطالب المشروعة للشعب الكوبي يتنامى باطراد منذ عام ١٩٩٢، عندما عرضت كوبا مشروع القرار هذا لأول مرة على الجمعية العامة. وفي العام الماضي، صوتت ١٩١ دولة مؤيدة للقرار ٥/٧١. وفي المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية في أيلول/سبتمبر، أعرب ٣٧ من رؤساء الوفود عن معارضتهم للحصار.

إن استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ مثلت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح وأذكت الآمال في تحسن العلاقات بين البلدين. بيد أن التدابير التي أعلنتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة بتعزيز الجزاءات المفروضة على كوبا تعكس مسار التطورات الإيجابية المحرزة خلال العامين الماضيين.

و سياسة فييت نام الثابتة هي معارضة فرض أي حصار انفرادي وتدابير قسرية على دولة ذات سيادة. ونتشاطر الرأي القائل بأن استمرار الحصار المفروض على كوبا لا يمكن تبريره. وتعزيز الحصار انتهاك جسيم لحقوق الإنسان للشعب الكوبي. فهو لا يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية في كوبا فحسب، بل التجارة الدولية وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة أيضا.

ولهذا، ستصوت فييت نام اليوم مؤيدة لمشروع القرار A/72/L.2. وبتصويتنا مؤيدين لمشروع القرار، فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في دعوة الولايات المتحدة إلى الإنهاء الفوري هذه السياسة التي عفا عليها الزمن، ورفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، واتخاذ خطوات إيجابية وضرورية نحو التطبيع الكامل للعلاقات مع كوبا. وسيعود الرفع الفوري للحصار بالفائدة على كل من كوبا والولايات المتحدة، وكذلك على السلام والتنمية في المنطقة والعالم، وبالتالي، سيستجيب لتطلعات الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم فييت نام القوي وصداقتها وتعاونها وتضامنها مع شعب كوبا الشقيق.

السيد أريولا راميريث (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أعرب عن تعازي باراغواي القلبية وتضامنها مع أسر الضحايا ومع الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا، في أعقاب الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع أمس في نيويورك، وهو الأمر الذي ندينه.

وفيما يتعلق بالموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم، تؤيد باراغواي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل السلفادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل إكوادور، نيابة عن مجموعة ال٧٧ والصين.

وتضم جمهورية باراغواي صوتها إلى أصوات الدول التي تدعو مرة أخرى، من خلال الجمعية العامة، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونرفض التدابير القسرية التي تخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتقوض أسس تعددية الأطراف، وتؤثر سلبا على علاقات الصداقة والتعاون بين الدول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. ونحن مقتنعون بأن الحوار والتفاوض المباشر بحسن نية بين الطرفين هما السبيلان الملائمان لحل الخلافات وإيجاد حلول دائمة وعادلة تتيح التعايش السلمي والاحترام بين أمم العالم.

وتحث باراغواي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على عدم التراجع عن التقدم المحرز نحو تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية ومواصلة بذل قصارى جهدهما لإنهاء الحصار الطويل والبدء في مرحلة جديدة من علاقة قائمة على الثقة والاحترام والتنمية المتبادلة.

وأخيرا، تؤيد باراغواي مرة أخرى وتعزز القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه

الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، المعروض على الجمعية العامة للمرة السادسة والعشرين على التوالي، وتحث جميع الدول الأعضاء على تأييده.

السيد باندیوبادي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن خالص التعازي في ضحايا الهجمات الوحشية والبشعة التي وقعت بالأمس في نيويورك، والتي ندينها بقوة وبشدة. وقلوبنا مع أسر من فقدوا أرواحهم.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونرحب بحضور وزير خارجية كوبا بين ظهرانينا اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقريره (A/72/94) بشأن هذه المسألة.

إن مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ خمسة عقود على كوبا قد باتت الجمعية العامة تنظر فيها سنويا منذ أكثر من عقدين ونصف. وما برحت الجمعية ترفض فرض قوانين ولوائح يتجاوز أثرها حدود الولاية الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية التي تؤثر سلبا على تقدم وازدهار الشعوب في جميع أرجاء العالم.

وفي العام الماضي، صوتت ١٩١ دولة من الدول الأعضاء مؤيدة للقرار ٥/٧١، لتعرب عن دعمها القوي لرفع الحصار. كما دعت الجمعية جميع الدول إلى الامتناع – عملا بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي – عن سن وتطبيق أية قوانين وتدابير ذات آثار خارج نطاق حدودها الإقليمية، ومن شأنها أن تؤثر على سيادة دول أخرى، علاوة على إلغاء تلك القوانين والتدابير. إن استمرار فرض هذا الحصار، خلاف الرأي العام العالمي الذي أعربت عنه الجمعية العامة، يقوض تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة نفسها.

وباعتبار الهند أكبر ديمقراطية في العالم، تؤمن وإيمانا راسخا بتعددية الأطراف، فإنها تتضامن مع المجتمع الدولي في رفضه القاطع للقوانين المحلية التي يتجاوز أثرها نطاق الولاية الإقليمية. إن فرض حظر يعوق سكان البلد المتضرر، وخصوصا الأطفال والنساء، من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة. كما يحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحصول على الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

وأكدت التقارير المتتالية للأمين العام، بما في ذلك تقرير هذا العام، أنَّ للحصار آثارا سلبية على الشعب الكوبي والجهود التي يبذلها لتنمية بلده، خصوصا من خلال آثاره التي تتجاوز حدود الولاية القضائية للدولة. وفي الوقت نفسه، نود أن ننوه بالإنجازات البارزة للشعب الكوبي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، ولا سيما ترتيب كوبا العالي في مؤشر التنمية البشرية، وتحقيقها العديد من الأهداف الإنمائية للألفية.

وبإطلاق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وهي خطة تحويلية، حثَّ قادة العالم بقوة مجدداً جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب، لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن استمرار الحصار التأثير بشدة على قدرة كوبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الشاملة. إنَّ خبرة كوبا في مجال الرعاية الصحية، والتي تحققت رغم هذه الظروف، قد مكَّنتها من الاستجابة بسرعة وفعالية وعلى نطاق واسع للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات إلى جميع الدول للتصدي لأزمة فيروس إيبولا في أفريقيا.

وينطوي التواصل الشخصي بين البشر على إمكانات هائلة لتعزيز تفاهم أفضل بين الدولتين. ويتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل النهوض ببيئة خالية من الجزاءات

وتدابير الحصار. وتأمل الهند إلغاء الحصار في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الهند مشروع القرار A/72/L.2، الذي قدمته كوبا.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أبدأ بياني، تود بوليفيا الإعراب مع الوفود الأخرى عن التضامن والعزاء لشعوب الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا عقب الهجوم المروع الذي حدث قبل بضع ساعات في هذه المدينة.

في البداية، أود أن أرحب بحضور الرفيق برونو رودريغث باريّا، وزير خارجية كوبا وأعضاء وفده.

يسلط تقرير الأمين العام (A/72/94) الضوء مرة أخرى على الرفض العالمي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التعسفي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على الشعب الكوبي والمجتمع الدولي بأسره. حيث يؤثر هذا الحصار على التعاون الدولي. وهو يؤثر على الصحة والتغذية والتعليم والثقافة في كوبا. ويؤثر على التجارة الخارجية لكوبا والاستثمار الأجنبي فيها. كما أن له آثارا مالية ومصرفية على قطاعات الإنشاءات والسياحة والنقل والطيران المدني والصناعة.

ويشكل الحصار مثالا على الطريقة الأحادية التي تتصرف بها الولايات المتحدة في العالم. وعلى الرغم من الحصار الشامل، تشكل كوبا مثالا على التنمية الاجتماعية والتعاون والتضامن.

إن الولايات المتحدة تفرض من جانب واحد حصارا جائرا وغير قانوني ولاأخلاقي. وهي تفرض حصارا خارج إقليم الدولة، يتعارض مع الأهداف والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتفرض الولايات المتحدة حصارا، ينتهك مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحرية التجارة والملاحة. وتفرض الولايات المتحدة حصارا يسعى إلى تقويض حق الشعب الكوبي في تقرير المصير وجهود حكومته الرامية إلى مكافحة الفقر والتصدي لعدم المساواة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر بكلمات نيلسون مانديلا، الذي قال لنا:

”لقد شكلت كوبا بالنسبة لي، طيلة سنوات سجني، مصدر إلهام. وقضت انتصارات كوبا على أساطير الرجل الأبيض الذي لا يُقهر. وألهمت الشعوب المناضلة في جنوب أفريقيا في لحظة حاسمة في خضم الكفاح من أجل تحرير شعبنا في جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري. هل يوجد بلد آخر غير كوبا يمكنه الفخر بسجل من الخدمات والسخاء والتضامن مع قضايا التحرير في أفريقيا؟ لقد كانت كوبا مثالا للتفاني وخدمة الآخرين“.

وأود أن أكرر التأكيد على العبارة الأخيرة لنيلسون مانديلا: لقد كانت كوبا – ولا تزال – مثالا للتفاني وخدمة الآخرين.

إنهم يريدون أن يعطوننا دروسا في الديمقراطية. ويود أولئك الذين يتجاهلون القانون الدولي تعليمنا أصول الديمقراطية. ويود أولئك الذين يعتقدون أن تعددية الأطراف ما هي إلا عمل مسرحي إعطاءنا دروسا في الديمقراطية. ويرغب أولئك، الذين يدبرون الانقلابات ويتدخلون في عملياتنا السياسية مع الإفلات التام من العقاب، إعطاءنا دروسا في الديمقراطية. كما يريدون إعطاءنا دروسا في مجال حقوق الإنسان. ويريد أولئك الذين شجعوا ويشجعون التعذيب إعطاءنا دروسا في حقوق الإنسان. ويريد أولئك الذين حولوا قاعدة غوانتانامو البحرية إلى سجن غير قانوني تعليمنا حقوق الإنسان. إن لدى أولئك الذين يريدون تعليمنا حقوق الإنسان سجونا ومراكز احتجاز سرية منتشرة في جميع أنحاء العالم. وهم يريدون إعطاءنا دروسا في تعددية الأطراف، في حين أنهم أنفسهم لا يؤمنون بالعلم ولا يعتقدون أن تغير المناخ ناجم عن عمل الإنسان.

ويريدون منا أن نعتقد أنهم يشكلون استثناء. إن الحديث عن الاستثنائية ليس مجرد أمر خطير ومهين، وهو لا يشكل إهانة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وللمنظمة فحسب، بل يظهر

أيضا، كما يقول الرئيس موراليس آيما شخصيا، غطرسة حكومة تعارض جميع الشعوب. ولا تشكل حكومة الولايات المتحدة استثناء، وإن كانت فريدة من نوعها. فتلك الحكومة مسؤولة عن ذلك الحصار الذي هو بمثابة إبادة جماعية، لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. وهي فريدة من نوعها من حيث عدم احترامها للقانون الدولي. وهي فريدة من حيث عدم اهتمامها بتعددية الأطراف. وهي فريدة لأنها تتصرف مع إفلات سافر للغاية من العقاب.

وقد حان الوقت لأن تنفذ الجمعية العامة والأمم المتحدة القرارات التي اتخذناها. وتؤيد بوليفيا مرة أخرى بحزم القرار المعروض على الجمعية. ونود الإعراب مع ذلك، عن امتناننا على التضامن الهائل الذي أنقذ مئات الآلاف من الأرواح في بلدي: وهو تضامن الشعب الكوبي. إن هذا التضامن ليس واضحا في منطقتنا فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء العالم. فعندما تفشى فيروس الإيبولا في البلدان الأفريقية، كانت كوبا هناك لمد يد المساعدة. وعندما ضربت الأعاصير إخوتنا في منطقة البحر الكاريبي، كانت كوبا هناك للمساعدة. وعندما كان بلدي يعاني من الأمية، كانت هناك كوبا، حتى في أقصى المناطق النائية، بأطبائها حيث ينتشر أكثر من ٥٠٠٠٠ طبيب كوبي في جميع أنحاء العالم. ولكن الأهم من ذلك أن كوبا موجودة بوصفها مثالا للكرامة والثبات.

وتطلب بوليفيا وتحث وتطالب برفع الحصار.

السيد عوض (مصر): أبدأ بالتعبير عن خالص العزاء والتضامن مع كل من الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا شعوبا وحكومات على ضحايا الحادث الإرهابي المؤسف الذي وقع بالأمس في مدينة نيويورك.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلت بها وفود كل من إكوادور، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وفنزويلا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وكوت ديفوار، نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وغابون، نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. واسمح لي، السيد الرئيس، بإضافة بعض النقاط بصفتي الوطنية:

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بسعادة السيد برونو رودريغيث باريّا، وزير خارجية كوبا، وأؤكد له مجددا دعم مصر الدائم والكامل وتضامننا مع شعب وحكومة كوبا دائما.

لقد كان لسياسة الجزاءات الأحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا انعكاسات بالغة على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. وكانت لها تداعيات سلبية على نفاذ وقدرة الشعب الكوبي على الحصول على الغذاء والدواء والتعليم والتكنولوجيا المتقدمة، فضلا عن الانعكاسات السلبية للحصار أحادي الجانب على قطاعات حيوية من الاقتصاد الكوبي. وما تقدم من مظاهر حصار دام أكثر من خمسة عقود، لا شك يؤثر سلبا على قدرة كوبا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وما تصبو إلى تحقيقه من أهداف وغايات. بل ولا تستقيم مع ما اتخذته وتبنته الدول الأعضاء من شعار يمثل ركيزة عملنا الجماعي لسنوات مقبلة، وهو عدم ترك أي أحد خلف الركب.

ستظل مصر من أكبر مناصري حقوق ومطالب الشعب الكوبي، وهي تدعو إلى الرفع الكامل لكافة الإجراءات القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا منذ خمسينات القرن الماضي. ويحدونا الأمل في أن يتم العمل على استثمار ما تحقق من تطورات إيجابية خلال عام ٢٠١٦، تمهيدا لتطبيع العلاقات بين الجانبين في شتى جوانبها.

وختاما، تؤيد مصر الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا، وتعاود التأكيد على أن الإصرار على خطأ تاريخي لسنوات طويلة لن يجعل منه صوابا على الإطلاق.

السيد بوقدوم (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أسفر حادث إرهابي مروع وقع بالأمس في جنوب مانهاتن في موقع

غير بعيد من مقر الأمم المتحدة، عن العديد من الضحايا. إننا بالطبع ندين ذلك الهجوم بشدة، ونترحم على الضحايا ونعرب عن تعاطفنا مع زملائنا من الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا. لقد حان الوقت لتوحيد الصفوف، لمكافحة هذه الآفة ونحن بحاجة إلى تعاون الجميع. وذلك بالضبط هو السبب وراء عقد هذه المناقشة في هذا السياق بالذات.

فعلى الرغم من أن أعضاء المجتمع الدولي قد رحبوا بالإجماع في هذه الجمعية بالتطورات الإيجابية في العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية، آملين في أن تمهد تلك الخطوات الطريق إلى تطبيع العلاقات الثنائية وإلى رفع الحصار المفروض على كوبا في نهاية المطاف، فإننا ندرك للأسف أن هذا الحصار لا يزال قائما، بل وقد تم تعزيزه.

وقد عبرت أفريقيا عن رأيها، وكذلك حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ ٧٧، التي نؤيد آراءها جميعا، بالطبع. وستواصل الجزائر التعبير عن رأيها وعن موقفها تجاه أصدقائها. ولأننا أصدقاء، فإن الصراحة من واجبنا. ولذا فإننا نكرر الإعراب عو موقفنا إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود. فتلك الجزاءات، التي نعتبرها غير مبررة، لا تؤدي إلى تفاقم معاناة الشعب الكوبي فحسب، بل وتعرقل التنمية الاقتصادية في كوبا وتعوق جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

ويمثل الاعتماد السنوي من قبل أغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة قرارا يدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا رسالة يتعين عدم تجاهلها، إذ أنها تعكس رغبة قوية من جانب المجتمع الدولي. ولأذكر بأن الجزائر ظلت تشدد على الدوام على أن لكوبا، شأنها شأن أي دولة أخرى من الدول الأعضاء، الحق في حرية التجارة والملاحة وفي توسيع التجارة على أساس متفق عليه مع أي شريك اقتصادي. وكذلك تتفق الجزائر تماما مع موقف حركة عدم الانحياز الذي يرفض بانتظام فرض إجراءات انفرادية أو قواعد خارج الحدود الإقليمية من شأنها أن تعرقل تنمية أي بلد، وجميع أشكال التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية. ويعكس ذلك الموقف مبادئ سياستنا الخارجية.

إن الجزائر تعتبر كوبا أكثر من مجرد صديق وقف إلى جانبنا في أوقات الشدة. فقد فعلت كوبا ذلك في العديد من أنحاء العالم. وأشيد، في ذلك الصدد، بالتزام الأطباء الكوبيين وخبرتهم التي لا يمكن إنكارها، التي برهن عليها على الدوام خارج حدود بلدهم. فعلى سبيل المثال، ذهب الأطباء الكوبيون لمكافحة أزمة وباء إيبولا في أفريقيا، عندما تقاعس الكثيرون. لقد فعلوها باسمنا ومن أجل المجتمع الدولي بأسره ولصالحه بلا مقابل على الإطلاق.

ومن المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إعادة بناء الزخم والتحرك في اتجاه الإنجازات الإيجابية التي تحققت حتى الآن في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. فبالانخراط في حوار ثنائي بناء وقائم على الاحترام، مع الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، سنرسم بالتأكيد طريقا جديدا للمضي قدما نحو التطبيع الكامل للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، بما يؤدي إلى رفع الحصار الطويل الأمد غير الضروري من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة للشعبين في كلا البلدين والمنطقة بأسرها وخارجها، في جميع أنحاء العالم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أبدأ، أسوة بالوفود الأخرى التي سبقتنا، بالإعراب عن تعازينا القلبية لشعب الولايات المتحدة على الذي فقدوا أرواحهم وللمواطنين الأمريكيين في أعقاب العمل الإرهابي الشنيع القاتل والطائش

الذي وقع بالأمس. وكذلك نعبر عن تعازينا للأرجنتين وبلجيكا اللتين فقد مواطنوهما أرواحهم كذلك نتيجة للهجوم الإرهابي.

ونشكر الأمين العام على إعداد التقرير عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/72/94).

إن موقف الاتحاد الروسي إزاء أفعال الولايات المتحدة لا يزال ثابتاً دون تغيير. وتضامناً مع الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، نؤيد بقوة التعجيل بإلغاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي فُرض قبل ٦٠ عاماً تقريباً، بجميع مظاهره. إن الحصار المفروض على كوبا ليس مجرد مخلفات من الماضي، بل إنه مثال صارخ على التدخّل الفادح في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة من خلال الجزاءات، ما يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدولة وينتهك المصالح والحقوق المشروعة لمواطنيها في الحياة الكريمة، وهو ما يجسد سياسة تتعارض مع حقوق الإنسان والقيم الإنسانية.

ونعتقد أن هذه الممارسة التمييزية مجحفة ورعناء وأنها تؤدي إلى نتائج عكسية. ونعتبرها تحدياً لنظام العلاقات الدولية بأسره، حيث أنها تقوض أسس الاستقرار الإقليمي والعالمي وتحول استخدام الجزاءات إلى ممارسة عادية. والضغط الذي طال أمده على كوبا من جانب الولايات المتحدة ذو أثر مدمر على عملية اندماج هافانا بصورة كاملة في الهيكل المالي والاقتصادي العالمي وعلى قدرة كوبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد نظرنا بإيجابية إلى قرار الولايات المتحدة الامتناع عن التصويت على القرار ٥/٧١ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (أنظر A/72/PV.32)، إذ عبر ذلك عن محور الارتكاز العام الناشئ لموقف الولايات المتحدة تجاه كوبا. غير أن الاستعادة الكاملة للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة لم تحدث قط بعد تولي الإدارة الجديدة في واشنطن العاصمة، بل على العكس من ذلك بتنا نشهد الآن تراجعاً واضحاً: حالة ركود بشأن القضايا ذات الأهمية الأساسية لكلا البلدين وتزايد التوترات في العلاقات الثنائية والتدهور العام للروابط التي كان العمل جاريا لإقامتها بين البلدين.

اليوم، نستمع مرة أخرى إلى خطاب عدائي يتمثل روح الحرب الباردة. وبدلاً من محاولة التطبيع، تم اعتماد مسار عمل لتشديد الحصار وزيادة الضغط السياسي على القيادة الكوبية استنادا إلى ذرائع بعيدة عن الواقع. وقد وجّه مجلسا الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي مناشدة إلى الجمعية العامة وإلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإدانة مسار العمل هذا. ووُزّعت نصوص تلك البيانات بوصفها وثائق للجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال.

وفي ضوء الحالة الراهنة ووفقاً لموقفه المبدئي، سيصوّت الاتحاد الروسي مؤيداً لمشروع القرار A/72/L.2، الذي يدعو إلى الإنهاء الكامل للحصار على أساس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل عدم التعدّي على السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وضرورة حل النزاعات بالوسائل السلمية على نحو لا يعرّض السلم والأمن والعدالة على الصعيد الدولي للخطر.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشارك في الإعراب عن التعازي لحكومة وشعب الولايات المتحدة إثر الهجوم الإرهابي الخسيس الذي وقع في نيويورك، حيث يوجد مقر هذه المنظمة، وأتقدم بالتعازي إلى الأرجنتين وبلجيكا في مواطني هذين البلدين الذين قُتلوا في الهجوم.

وترحب كولومبيا بحضور وزير خارجية جمهورية كوبا، برونو رودريغيث باريّا، وسائر أعضاء وفده. ونحن ممتنون أيضاً على تقرير الأمين العام (A/72/94)، فضلاً عن عقد مناقشة اليوم الهامة التي سيعلن فيها أعضاء الأمم المتحدة مواقفهم بشأن القرار الذي اعتُمد لأول مرة قبل ٢٦ عاماً، أي في عام ١٩٩٢:

”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (القرار ١٩/٤٧).

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلت بها في وقت سابق ممثل إكوادور، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل السلفادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وكما ذكرنا سابقاً في هذه القاعة، فإن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع القانون الدولي ومع الروح والمبادئ التي تلهم ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ اتخاذ القرار ١٩/٤٧ قبل ٢٦ عاماً، أعربت كولومبيا، على غرار جميع دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومثل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، عن دعمها غير المقيّد لكوبا بالتصويت مؤيدة لهذا القرار. وهذا القرار دليل على موقفنا الرافض لفرض تدابير قسرية انفرادية من جانب الدول، وهو يستند إلى القانون الدولي والتقيد بمبادئ الاستقلال السياسي وتقرير المصير للشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتؤكد كولومبيا من جديد اقتناعها بأن الدول الأعضاء يجب أن تزيد من تعزيز علاقات التعاون والصداقة القائمة على أساس تعددية الأطراف واحترام مبدأ المساواة في السيادة، على النحو المنصوص عليه في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن هذا الهدف سيتيح لنا تعزيز الثقة كي نعالج، سوياً وبمزيد من العزم، التحديات التي تواجهها الدول على الصعيد العالمي.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أدلي ببياني بصفتي الوطنية باسم حكومة جنوب أفريقيا، أود أن أعرب عن تعازينا القلبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وبلجيكا إثر الحادث المأساوي الذي وقع بالأمس في القسم الجنوبي من مانهاتن. إن قلوبنا مع الأسر المنكوبة وأولئك الذين لا يزالون يناضلون للبقاء على قيد الحياة، ونحن نصلي من أجلهم.

ونرحب بوزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيث باريّا، في هذه المناقشة الهامة التي تهدف إلى إنهاء الحصار الطويل الأمد.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل إكوادور، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل غابون، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل فنزويلا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونحيط علماً بتقرير الأمين العام A/72/94، المؤرّخ ٢٦ تموز/يوليه، والذي يصف الحالة الراهنة تحت الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على الشقيقة كوبا وشعبها. كما أحاطت جنوب أفريقيا علماً بالإعلان الصادر في ١٦ حزيران/يونيه بشأن اتباع الولايات المتحدة لسياسة جديدة تجاه كوبا، الأمر الذي أشار إلى التحول عن المصالحة وتحسين العلاقات التي بدأت بين كوبا والولايات المتحدة تحت إدارة أوباما وأعاد تأكيد الحصار الذي أجاز الكونغرس في الولايات المتحدة فرضه على كوبا.

وأود أن أعبّر عن خيبة أملنا لأن الإدارة الحالية للولايات المتحدة قد اختارت طريقا تراجعيا في تطبيع العلاقات مع كوبا، مما يزيد من عزل الشعب الكوبي وإلحاق الضرر به.

ويتمثل موقف جنوب أفريقيا منذ أمد بعيد في تأييد القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ولقد اتخذ برلمان جنوب أفريقيا قرارا في آب/أغسطس ٢٠١٤ يدعو رئيس الولايات المتحدة إلى رفع الحصار فورا عن كوبا، والإقبال بشكل أكثر حسما على التعامل معها. وهذا الموقف لهو تعبير عن مشاعر أبناء جنوب أفريقيا والشعوب الأفريقية.

لذلك، نحث المجتمع الدولي على العمل معا بغية تحرير كوبا من الأغلال السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية في ظل

الحصار الذي ما فتئت الولايات المتحدة تفرضه على ذلك البلد منذ أكثر من نصف قرن. ونعتقد أن حصار الولايات المتحدة كان ولا يزال يشكل استخفافا بالعدالة، وينبغي ألاّ يظل قائما في عصرنا هذا، ولا سيما منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة من جانب الولايات المتحدة على القطاعات الحيوية في كوبا – مثل الصحة العامة والتغذية والزراعة والأعمال المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة – تحرم الشعب الكوبي من حقوقه الإنسانية الأساسية. كما أنها تعوق جهود كوبا الموثقة جيدا نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

إن جنوب أفريقيا وكوبا تتمتعان بعلاقات ثنائية ودبلوماسية قوية. وعلاقاتنا الدبلوماسية طوال السنوات الثلاث والعشرين منذ بزوغ فجر الديمقراطية في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ بمثابة نموذج ناجح ومثالي للتعاون في ما بين بلدان الجنوب. وهي تساهم في إقامة العلاقات وتحقيق التفاهم على الصعيد الدولي. والتعاون القائم بيننا الذي تدعمه طائفة من الاتفاقات الثنائية التي تغطي مجموعة واسعة من المجالات، يؤثر تأثيرا مباشرا على الشعب في كلا البلدين. فهو له تأثير على كسب الرزق، والتنمية، والتفاهم المتبادل، وسيجري تعزيزه بمجرد رفع الحصار.

والحصار الكامل الانفرادي وغير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا له تأثير أيضا على التجارة الثنائية بين جنوب أفريقيا وكوبا، نظرا لأن تطبيق الجزاءات على بلدان ثالثة بشكل يتجاوز الحدود الإقليمية للبلد الذي يطبق تلك الجزاءات يمنع مؤسسات الأعمال في جنوب أفريقيا من متابعة فرص التجارة والاستثمار مع كوبا. وبالتالي، تنضم جنوب أفريقيا إلى المجتمع الدولي في إدانة هذا العمل الانفرادي، وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذ تدابير ترمي إلى الإلغاء الفوري لهذه الإجراءات غير الإنسانية.

وهذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وروحه، ولا سيما مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. والقيود الاقتصادية والمالية الصارمة التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، وتزيد من تفاقم المصاعب والمعاناة التي يتكبدها شعب كوبا، هي قيود مرفوضة.

وفي هذا السياق، تكرر جمهورية جنوب أفريقيا تأييدها غير المشروط لاعتماد مشروع القرار هذا. ونناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يضاعف جهوده من أجل إجراء حوار بنَّاء وشفاف بين البلدين، بغرض تحقيق أهداف جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة في السابق بشأن هذه المسألة، وكفالة التقدم المستدام لشعب كوبا. كما نود الطلب إلى البلدان التي تمثل أطرافا ثالثة أن تدعم كوبا وشعبها من خلال إلغاء جميع القوانين والأنظمة المحلية التي تعرقل تحقيق تنميتهما.

فلنشبك أيدينا معا في تضامن عالمي من أجل إنهاء الحصار، ولنصوّت تأييدا لمشروع القرار الذي ينهي الحصار المفروض على كوبا، كما فعلنا بأغلبية ساحقة في عام ٢٠١٦. ونحن لا يسعنا أن نفوّت هذه الفرصة التاريخية. الآن هو الوقت المناسب.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن إدانتها للهجوم الذي وقع في مدينة نيويورك يوم أمس، وتتوجه بتعازيها إلى أسر الضحايا الحزينة، وبمواساتها إلى الجرحى.

وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في عام ٢٠١٥، أقدم مؤتمر القمة الإنمائي الذي عقدته الأمم المتحدة على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما يؤشر بالتالي إلى قيام حقبة جديدة لقضية التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ورسم مسار التنمية في جميع البلدان، والتعاون الدولي من أجل تحقيق تلك الغاية. ويشكل تنفيذ خطة

عام ٢٠٣٠ جوهر المهمة التي يضطلع بها العالم بأسره في مجال التنمية. فجميع البلدان يتعين عليها التقيد بمبادئ المشاورات الموسعة، والمساهمة المشتركة، وتقاسم المنافع، والتكاتف في مواجهة التحديات، وإيجاد فرص جديدة، والبحث عن حوافز جديدة للتنمية. وينبغي لها أن تستخدم مزايا كل منها لمساعدة الآخرين على تحقيق المنفعة المتبادلة التي تعود بالفائدة على الجميع. وبالنظر إلى هذه الطموحات، فإن تدابير الحصار الاقتصادي والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا ينبغي إلغاؤها على الفور.

إن الجمعية العامة ما فتئت تتخذ بأغلبية ساحقة طوال ٢٦ عاما على التوالي القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتحث البلدان كافة على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وإلغاء أو إبطال جميع القوانين والتدابير ذات التأثير الذي يتجاوز حدود الولاية الإقليمية للدول ويضر بسيادة الدول الأخرى، وبالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحريّة التجارة والملاحة.

ولكن المؤسف أن هذه القرارات لم يتم تنفيذها فعليا على مر السنين، وأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يزال قائما. فهذا الحصار ينتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وهو يسبب لكوبا خسائر اقتصادية ومالية هائلة، ويعوق الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر. وهذا الحصار يقوض حقوق الشعب الكوبي في البقاء والتنمية، ويؤثر على التبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية للبلدان الأخرى مع كوبا.

وما انفكت الصين تدعو إلى احترام حق كل بلد في أن يختار بشكل مستقل نظامه وطريقه نحو التنمية، وهي تعارض الجزاءات الانفرادية التي تفرض على دول بالوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غير ذلك من الوسائل. والصين تتقيد تقيدا صارما بتنفيذ القرارات ذات الصلة. فقد حافظنا على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا وعلى التبادلات بين شعبينا، أمّا تعاوننا الودي وذو المنفعة المتبادلة في جميع الميادين فهو يحرز تقدما مستمرا. وهذا يتماشى مع تطلعات شعبينا ويؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

ويعيش العالم في الوقت الراهن عملية كبرى قوامها التنمية والتحول والتكيّف. وأصبح السلام والتنمية والتعاون والنتائج المفيدة للجميع الاتجاه السائد في عصرنا. والتبادلات والتعاون على قدم المساواة في ما بين البلدان يشكلان جزءا من هذا الاتجاه العام، والحوار على قدم المساواة والتشاور الودي يمثلان أفضل سبيل لتسوية الخلافات.

لقد شكل استئناف العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين الولايات المتحدة وكوبا الخطوة الهامة نحو تطبيع العلاقات الثنائية بينهما. وتأمل الصين في أن تواصل الولايات المتحدة وكوبا عملية تطبيع العلاقات، وأن تلغي الولايات المتحدة بشكل كامل سياسة الحصار الذي تفرضه على كوبا بأسرع ما يمكن، وأن تقيم الولايات المتحدة علاقات طبيعية مع كوبا وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق والقواعد الأساسية التي تنظِّم العلاقات الدولية. فذلك يصب في المصلحة المشتركة للولايات المتحدة وكوبا ولشعبيهما، ويؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في الأمريكتين، فضلا عن التنمية المشتركة للمجتمع الدولي.

إن الصين ستصوت مرة أخرى تأييدا لمشروع القرار A/72/L.2، الذي تقدمه كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

نؤكد مجددا اليوم أن كوبا لن توافق على شروط أو إملاءات. ونُذكِّرَ الرئيس وسفيرته بأن هذا النهج الذي اتبعه نحو ١٠ من أسلافه لم يجدِ فتيلا. وسيكون رئيسا آخر في إطار سياسة عامة ترسخت في الماضي.

وفي الآونة الأخيرة، بذريعة العلل التي تكتنف بعض الدبلوماسيين في هافانا، وبدون أدنى دليل على سببها أو منشأها، حين يتكلمون عن الهجمات أو حوادث، أو بدون أي استنتاجات من تحقيقات جارية فإنهم يكذبون، فقد اتخذت حكومة الولايات المتحدة تدابير سياسية جديدة ضد كوبا، تزيد من تشديد الحصار وتؤثر على العلاقات الثنائية برمتها.

من بين تلك التدابير، تعليق إصدار تأشيرات الدخول للمهاجرين والمسافرين في القنصلية بهافانا، الأمر الذي يمس بحقوق المواطنين في السفر بحرية لزيارة البلد لفترات قصيرة، حيث يوجد أكثر من ٠٠٠ ١٦٣ من الكوبيين فعلوا ذلك هذا العام. وهذا أيضا يحد بدرجة كبيرة من جمع شمل أسر أخرى في إطار اتفاق ثنائي حول المسألة بشأن منح ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٠ تأشيرة هجرة كل عام. إن اشتراط إجراء مقابلات وجها لوجه للمسافرين في قنصليات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة وإجراء مقابلات للمهاجرين في القسم القنصلي التابع لسفارة الولايات المتحدة في بوغوتا من شأنه أن يزيد بدرجة كبيرة جدا من الإجراءات البيروقراطية وجعلها غير مجدية للعديد من الناس. إننا لم نسمع عن حقوقهم في خطب الولايات المتحدة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير الأضرار التي لحقت بالأشخاص وأسرهم سعيا إلى تحقيق أهداف سياسية تتعارض مع النظام الدستوري لكوبا. إن حكومة الولايات المتحدة، إذ تضع في اعتبارها هدفا سياسيا يتمثل في تقييد السفر والإضرار بالسياحة الدولية في كوبا، أصدرت إنذارا كاذبا ولا أساس له من الصحة لمواطني الولايات المتحدة لمنعهم من زيارة بلدنا.

إنها بطردها غير المبرر للكوبيين العاملين في القنصلية العامة في واشنطن العاصمة، وهي القنصلية الوحيدة في الولايات المتحدة، قلصت بدرجة كبيرة من قدرتها على تقديم الخدمات إلى المسافرين الأمريكيين الكوبيين المقيمين هنا، ولا سيما، الذين لديهم الحق المطلق في الزيارة والتمتع بعلاقات طبيعية مع أبناء أمتهم.

وبالمثل، عملت بشكل تعسفي ومن دون أي أساس على تخفيض عدد موظفي سفارتنا لديها، الأمر الذي أدى، من بين نتائج أخرى، إلى تفكيك المكاتب التجارية الاقتصادية، بغرض سياسي فاسد وهو عرقلة قطاع الأعمال التجارية في الولايات المتحدة، وهو القطاع المهتم حقا في استكشاف الفرص التجارية في كوبا التي ما زالت قائمة في إطار أنظمة الحصار التقييدية.

ليس من المستغرب، بعد أن استمعت إلى ما قالته السفيرة هنا، وما قاله في وقت سابق قادتها، ومفاده أن رئيس الولايات المتحدة يتجاهل الإجماع الدولي على دعم التقدم المحرز على الصعيد الثنائي، الذي انعكس مساره الآن، والطلب المماثل بإنهاء الحصار فورا وبصورة مطلقة وغير مشروطة.

كما ذكر الرئيس راؤول كاسترو روس في ١٤ تموز/يوليه،

”نؤكد من جديد أن أي استراتيجية تسعى إلى تدمير الثورة، سواء عن طريق الإكراه والضغوط، أو باللجوء إلى الأساليب البارعة، سيكون مآلها الفشل. إن كوبا لديها العزيمة لكي تواصل التفاوض بشأن المسائل الثنائية المعلقة مع الولايات المتحدة، على أساس المساواة واحترام سيادة واستقلال بلدنا، ومواصلة الحوار القائم على الاحترام والتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك مع الحكومة الأمريكية.

”وبوسع كوبا والولايات المتحدة التعاون والتعايش واحترام اختلافاتهما، وتعزيز كل ما يعود بالنفع على

بلدينا وشعبينا، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتوقع من كوبا أن تقدم تنازلات تمس بسيادتها واستقلالها. أو أن تفاوض على مبادئها أو تقبل شروطا من أي نوع كان، إذ لم نفعل ذلك قط من قبل في تاريخ الثورة''.

للسنة الثالثة والعشرين على التوالي، ما برحت الجمعية تنظر في مشروع القرار (A/72/L.2) المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. وفي الوقت الحالي، يكتسي ذلك النص أهمية خاصة، بالنظر إلى الانتكاسة الناجمة عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الجديدة للولايات المتحدة ضد كوبا.

إن الحصار أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا وأمام تنفيذ الخطة الوطنية وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إنها العقبة الرئيسية أمام تطوير كوبا لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية مع الولايات المتحدة وبقية العالم. ووفقا للأرقام المتأنية التي حسبتها المؤسسات الكوبية في الفترة، بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧، ألحق الحصار خسائر في الاقتصاد الكوبي بما قيمته ٤,٣٠٥ تريليون دولارا. ذلك الرقم يعادل زهاء ضعفين ما يلزم من الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي لكي يتحرك الاقتصاد الكوبي بشكل كبير نحو التنمية.

تبلغ الخسائر المتراكمة رقما كبيرا جدا وهو ٨٢٢,٢٨ بليون دولار، مع مراعاة انخفاض قيمة سعر الذهب. وبالأسعار الحالية، ويعادل هذا الرقم ١٣,١٧٨ تريليون دولار. لقد تأثر بذلك عشرات المصارف في البلدان الأخرى المتضررة في آخر فترة جراء الظلم الشديد الذي لحق بالمعاملات المالية الكوبية. إن الحصار يتنافى مع القانون الدولي، إذ أن تطبيق ذلك الحصار الغاشم خارج نطاق الولاية القضائية يضر بسيادة جميع الدول. ويضر أيضا بالمصالح الاقتصادية والتجارية في جميع أنحاء العالم.

لقد أخفقت سفيرة الولايات المتحدة في القول بأن الحصار يشكل انتهاكا صارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين، رجالا ونساء. بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، ويمكن تعريف ذلك بوصفه عملا من أعمال الإبادة الجماعية. ويشكل أيضا عقبة أمام التعاون الدولي من حيث المعونة الإنسانية التي تقدمها كوبا إلى ٨١ بلدا من بلدان الجنوب. إن الأضرار الناجمة عن تطبيق هذه السياسة لا تحصى.

أود أن أذكرها بأن الولايات المتحدة – حيث ترتكب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والتي تسبب قلقا كبيرا في المجتمع الدولي – لا تملك أي سلطة معنوية لانتقاد كوبا وهي بلد صغير موحد له سجل كبير معترف به دوليا. إنها وطن لشعب نبيل وودود يعمل بلا كلل.

لقد تكلمت بالنيابة عن قائد لإمبراطورية مسؤولة عن شن معظم الحروب على الأرض اليوم، حروب يقتل فيها الأبرياء وتشكل عاملا حاسما في عدم الاستقرار العالمي وتهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين تسحق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة اللذين احتجت بهما بسخرية توا.

كلا، لم تمر ٥٥ عاما؛ لقد أخطأت سفيرة الولايات المتحدة في جملتها الأولى. لقد مرت ٢٦ دورة من دورات الجمعية العامة ومضى أكثر من قرن منذ أن بدأت الأحداث التي تجري مناقشتها اليوم. إنها تكذب. إنها تستخدم نفس الأسلوب السائد في سياسة الولايات المتحدة اليوم. لقد بدأ الأمر كله قبل حتى قيام الدولة الكوبية أصلا. حينما ثار الشعب الكوبي لأول مرة في تمرد مسلح في ١٨٦٨، انطلقت بالفعل شهية الاستيلاء والهيمنة عند ما كان ولا يزال النظام الإمبريالي الأمريكي.

وفي عام ١٨٩٨، باستخدام ذريعة انفجار السفينة مين في ميناء كوبي، وهو سمة من سمات التاريخ الحديث للولايات المتحدة – دخلت الولايات المتحدة كحليفة لقوات الاستقلال

الكوبية ثم احتلت البلد كدولة محتلة وفرضت تعديل ”بلات“ الذي قلص استقلال كوبا وسيادتها. وشنت ثلاث حملات عسكرية للاحتلال فرضت ٦٠ عاما من الهيمنة المطلقة، انتهت في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ مع بدء دخول جيش التمرد إلى هافانا وانتصار الثورة الكوبية التي تنخرط في نفس المعارك اليوم التي ألهمت شعبها لأكثر من مائة عام.

إنها تكذب. لقد استخدمت عبارة نسبت فيها إلى مصدر كوبي مفترض بيانا بشأن ما يسمى بأزمة تشرين الأول/أكتوبر أو أزمة الصواريخ الكوبية. وأدعوها لتفصح لنا عن مصدرها – من صاحب هذا البيان – وتقدم الأدلة. يبدو أن ذلك مثل إحدى التغريدات التي تنتشر في هذا البلد في أوقات الكراهية والانقسام والسياسة القذرة.

وب انتصار الثورة الكوبية، جعلت حكومة الولايات المتحدة من تغيير النظام أحد أهدافها. والسياسة التي أعلنها الرئيس ترامب في ١٦ حزيران/يونيه ليست بالجديدة؛ إنها نفس السياسة، سياسة قديمة مترسخة جذورها في الماضي.

لقد أشارت إلى سفير الولايات المتحدة البارز أدلاي ستيفنسن. لكنها نسيت أن تذكر أنه كان الشخص الذي خدعته حكومته والذي كان عليه للأسف واجب إظهار صور فوتوغرافية في جلسة لمجلس الأمن لما كان يفترض لطائرات كوبية تحمل شعار القوات الجوية الكوبية التي قصفت في ١٥ نيسان/أبريل مدينة هافانا وتسببت في الكثير من الدمار وشكلت ذريعة للهجوم وغزو منطقة ”بلايا خيرون“ أو خليج الخنازير. ذلك القصف والكذب غير المتعمد للسفير ستيفنسن الذي خدعته حكومته وقع حتى قبل إعلان الطابع الاشتراكي للثورة الكوبية.

لقد تكلمت عن أزمة تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نسمع في هذه الأيام حديثا عن اغتيال الرئيس كينيدي ورفع السرية عن الوثائق. لقد أخفوا الحقيقة طويلا عن شعب الولايات المتحدة. نتمنى رفع السرية عن جميع الوثائق. ولكن إن أرادت الحديث عن هذه المسائل، أقترح أن تقرأ كتاب دُربت على القتل: القصة السرية لمؤامرات وكالة الاستخبارات المركزية ضد كاسترو وكنيدي وتشي، الذي ألفه عميل وكالة الاستخبارات المركزية فسيانا، وفيه يحكي عن اجتماعه مع عميل وكالة الاستخبارات المركزية ديفيد فيليبس ومع لي هارفي أوزوالد في دالاس أثناء الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٣. إنه تاريخ من الأكاذيب والعدوان لعملية ”نورثوودز“ وعملية ”مونغوز“. وتبين المعلومات التي ألغيت عنها صفة السرية أنه في ذلك الوقت كان لدى الولايات المتحدة ٢٦١٠٠٠ جندي جاهزين لغزو كوبا مباشرة. وكان هناك أكثر من ٧٠٠ عميل لوكالة الاستخبارات المركزية على أكبر قاعدة للوكالة في فلوريدا – أكبر قاعدة لوكالة الاستخبارات المركزية حتى أنشأت قاعدة أكبر منها في سايغون.

إنها تستخدم أسلوب يذكرنا بمحاكمة ”أليس في بلد العجائب“: العقوبة أولا يليها الحكم بعد ذلك.

إنني أتكلم بالنيابة عن شعب بلدي وأتكلم أيضا باسم الذين لا يمكنهم وصف الرئيس ترامب وسفيرة الولايات المتحدة بالوصف اللذين يستحقانه، لكنهم يتشاطرون مشاعري ويؤمنون بما أؤمن به.

لقد اعترفت على الأقل بعزلة الولايات المتحدة الكاملة في هذه القاعة وفي العالم. وتقف بمفردها عندما يتعلق الأمر بالحصار المفروض على كوبا. وتتجاهل وزن الحقيقة وتستخف بقوة فكرة واحدة فحسب في أعماق كهف أقوى من الجيش كما قال خوسي مارتي. وكتب في رسالة لم يكملها حملها في قلبه،

> ”أخاطر كل يوم بالتضحية بحياتي من أجل بلدي وواجبي... لأمنع الولايات المتحدة في الوقت المناسب، باستقلال كوبا، من بسط قبضتها على جزر الأنتيل وتوطيد مزيد من القوة على أرضنا الأمريكية.“

لقد بدأ كل شيء قبل أكثر من ٢٦ عاما – قبل أكثر من ٥٥ عاما. بالعدوان العسكري واختلاق الذرائع وخطط الغزو المباشر وتدابير عرقلة اقتصادنا، بإرهاب الدولة وزعزعة الاستقرار والتخريب، كان هناك اقتراح في المذكرة الشائنة لنائب مساعد وزير الخارجية ليستر مالوري وقع في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠.

وكتب فيها أن الحصار على كوبا قد فرض لإثارة ”الإحباط والسخط جراء عدم الرضا والصعوبات الاقتصادية“ بالحرمان من الأموال والإمدادات إلى كوبا، لخفض قيمة الأموال والأجور الحقيقية، والتسبب في المجاعة، ونشر اليأس والإطاحة بالحكومة.

ومع ذلك، عندما أدلى الرئيس راؤول كاسترو روث والرئيس باراك أوباما بإعلانين مدهشين وفيهما الكثير من الأمل، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وصف الرئيس أوباما الحصار بأنه فاشل، عفا عليه الزمن غير فعال في بلوغ أهدافه، ألحق الضرر بالشعب الكوبي، وعزل حكومة الولايات المتحدة. ووصفه لاحقا بأنه عديم الفائدة للنهوض بمصالح الولايات المتحدة، وفاشل وعبثي، وغير قابل للتنفيذ، كما أنه يمثل عبئا على كاهل المواطنين.

ولكن لم يتم الاعتراف قط بأن الحصار انتهاك صارخ وشامل وممنهج لحقوق الإنسان الكوبي، وهو أمر أغفلته سفيرة الولايات المتحدة بوقاحة قبل بضع ساعات. ولم يُعترف بأنه يتعارض مع القانون الدولي، أو كعمل من أعمال الإبادة الجماعية على النحو الذي نصت عليه اتفاقية جنيف، ولم يتم التخلي عن هدفه المتمثل في إخضاع شعبنا.

ومع ذلك، أعلن رئيس الولايات المتحدة مرارا وتكرارا عن قراره لاستخدام صلاحياته التنفيذية والعمل مع الكونغرس لرفع الحصار. ويتجلى التجسيد العملي لهذه النية في امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على هذا القرار في عام ٢٠١٦، وهو أمر سخرت منه سفيرة الولايات المتحدة للتو.

وخلال تلك الفترة، أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية والحوار والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك والفائدة المشتركة. ولكن تم الإبقاء خلال السنتين الماضيتين على الحظر، من حيث جميع جوانبه الأساسية، على الرغم من اتخاذ بعض القرارات التنفيذية، لتعديل تنفيذه بصورة محدودة للغاية، لكنها إيجابية. وكانت الطريقة التي تم من خلالها توسيع نطاق استخدام تراخيص السفر مهمة، في إطار الحظر القانوني المفروض على السفر إلى كوبا، الذي ينتهك حقوق الطلاب الأمريكان وحرياتهم المدنية، والتي لم تشر إليها السفيرة أيضا. وتم أيضا تحقيق نتائج ملموسة في مجال التعاون الثنائي، على نحو يصب في مصلحتنا المشتركة، في مجالات هامة مثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والجريمة الإلكترونية.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس دونالد ترامب الحظر كمحور أساسي للسياسة المعادية لكوبا، وأعلن سلسلة من التدابير الهادفة إلى تعزيزه. لقد كان ذلك خطابا مكررا ومعاديا، يشبه خطابات الحرب الباردة، ألقاه أمام جمهور يتألف من بين آخرين، من أنصار باتيستا الحثالة، ومناصري الضم لأمريكا، والإرهابيين، حيث عادت من خلاله الولايات المتحدة إلى العزف على وتر الادعاءات بوقوع انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان في كوبا، لتبرير تشديد الحصار. وسمعنا في هذه القاعة ترديدا لذلك خلال هذا الصباح.

وليس لدى الرئيس ترامب أدنى سلطة أخلاقية للتشكيك في كوبا. حيث أنه يترأس حكومة من أصحاب الملايين، تعتزم اتخاذ وتنفيذ تدابير وحشية ضد الفقراء والأسر المنخفضة الدخل في هذا البلد، وضد الأقليات والمهاجرين. وينفذ برامج تشجع على الكراهية والانقسام، وتنص على الاستثناء الخطير، والسمو على الأجناس الأخرى، مع التستر وراء النزعة القومية التي ستؤدي إلى المزيد من أعمال العنف. ويتجاهل دعم أولئك الذين صوتوا مؤيدين له، وهم يشكلون ثلثي مواطني الولايات

المتحدة، وكذلك الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، الذي يؤيدون إنهاء الحصار.

إن سياسات الولايات المتحدة الحالية تلحق الضرر بالمواطنين. ويسود فساد السياسات، التي سيطرت عليها ما يسمى المصالح الخاصة، أي مصالح الشركات وأصحاب الأموال. ولا توجد ضمانات بخصوص التعليم أو الصحة أو الضمان الاجتماعي. وهناك قيود مفروضة على تكوين النقابات، وتمييز جنساني كبير.

واستخدام التعذيب الذي يستحق الإدانة؛ وقتل الأمريكان المنحدرين من أصل أفريقي على يد الشرطة ؛ ووفيات المدنيين الناجمة عن قواتها ؛ وعقوبة الإعدام العشوائية التي تفرض لأسباب عنصرية؛ وعمليات القتل والقمع ومراقبة الشرطة للمهاجرين ؛ وفصل الأسر عن بعضها؛ واحتجاز وترحيل القصر ؛ والتدابير الوحشية التي تهدد الأطفال المهاجرين غير الشرعيين الذين ترعرعوا وتلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة. وهذه هي الحكومة التي خسرت التصويت الشعبي.

وقد أخبرتنا سفيرة الولايات المتحدة بحلمها. وأفضل تكرار ما قاله مارتن لوثر كنغ:

> ” لدي حلم أن ترتقي هذه الأمة يوما ما، وتعيش المعنى الحقيقي لعقيدتها.... وتعي بأن جميع البشر قد خلقوا سواسية. لقد حان وقت الحرية“.

وجاءت لتقول لنا بأنها تقر بأن مستقبل الجزيرة يوجد بين أيدي الشعب الكوبي. وما تقوله هو كذب عار عن الصحة تماما. ولم يكن الأمر كذلك أبدا، عبر التاريخ. إنه تاريخ العزم على السيطرة والهيمنة على كوبا.

وتهدف السياسة المعلنة إلى العودة بالعلاقات إلى الوراء، إلى زمن المواجهات السابقة، لتلبية مصالح الأوساط اليمينية المتطرفة الزائفة في الولايات المتحدة، والأقلية المحبطة والمكونة من كبار السن من أصول كوبية، وتقيم في ولاية فلوريدا. وتشمل المذكرة الرئاسية المحددة للسياسة تجاه كوبا، ضمن تدابير أخرى، حظرا جديدا يشمل العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الشركات الأمريكية والكوبية. كما تقيّد حرية سفر مواطني الولايات المتحدة، مع إلغاء الرحلات الفردية التي تدخل ضمن فئة التبادل بين الشعوب، وتنص على تدابير مراقبة لباقي الزوار من ذلك البلد.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أكد الرئيس ترامب مجددا، في أربع مناسبات مختلفة، بأن حكومة بلده لن ترفع الحصار المفروض على كوبا، ما لم تدخل كوبا تغييرات على نظامها المحلي.

ونؤكد اليوم مجددا أن كوبا لن توافق على الشروط أو الإملاءات. ونذكر الرئيس وسفيرة بلده بأن ذلك النهج، الذي اتبعه ١٠ أو نحو ذلك من أسلافه، لم ينجح قط ولن ينجح. وهو سيكون رقما آخر في قائمة منتهجي سياسة تنتمي إلى الماضي.

وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت حكومة الولايات المتحدة تدابير سياسية جديدة ضد كوبا أدت إلى زيادة تشديد الحصار وأثرت على العلاقات الثنائية ككل، وهي التدابير التي اعتُمدت بذريعة إصابة بعض الدبلوماسيين في هافانا بأمراض دون أي دليل على سببها أو منشأها – وهم يكذبون حين يتكلمون عن وقوع هجمات أو حوادث – أو دون أي استنتاجات من التحقيقات الجارية.

ومن بين تلك التدابير، وقف إصدار تأشيرات دخول للمهاجرين والمسافرين في القنصلية في هافانا، الأمر الذي يمس بحقوق المواطنين في السفر بحرية وزيارة البلد لفترات قصيرة، كما فعل أكثر من ٠٠٠ ١٦٣ من الكوبيين في هذا العام. كما أنه يعوق بشكل خطير جمع الشمل الأُسري لآخرين في إطار الاتفاق الثنائي المتعلق بإصدار ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٠ تأشيرة

هجرة سنويا. وسيؤدي الاشتراط المتمثل في عقد مقابلات لراغبي السفر بحضورهم شخصيا في قنصليات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة وللمهاجرين في القسم القنصلي بسفارة الولايات المتحدة في بوغوتا إلى زيادة هائلة في الإجراءات البيروقراطية وإلى جعل الأمر مستحيلا بالنسبة للعديد من الناس. إننا لم نسمع عن حقوقهم في خطب الولايات المتحدة.

ولا يمكن للمرء بأي حال من الأحوال تبرير الأضرار المترتبة على الأشخاص وأسرهم جراء السعي إلى تحقيق أهداف سياسية تتعارض مع نظام كوبا الدستوري. كما أصدرت حكومة الولايات المتحدة، سعيا منها لتحقيق الهدف السياسي المتمثل في تقييد السفر والإضرار بالسياحة الدولية في كوبا، تحذيرا كاذبا ولا أساس له من الصحة إلى مواطني الولايات المتحدة لمنعهم من زيارة بلدنا.

وبالطرد غير المبرر للموظفين الكوبيين العاملين في قنصليتنا العامة في واشنطن العاصمة – وهي الوحيدة في الولايات المتحدة – أضعفوا بشكل خطير قدرة كوبا على تقديم الخدمات للمسافرين الأمريكيين وبصفة خاصة للكوبيين المقيمين هنا، الذين لهم حق مطلق في زيارة بلدهم وفي التمتع بعلاقات طبيعية معه.

وبالمثل، فقد تم تقليص عدد موظفي السفارة بشكل تعسفي ودون أساس، الأمر الذي أدى إلى جملة نتائج من بينها، تفكيك مكتبها التجاري والاقتصادي، وذلك لتحقيق غرض سياسي شرير يتمثل في إعاقة قطاع الأعمال في الولايات المتحدة، الراغب رغبة حقيقية في استكشاف الفرص التجارية في كوبا، التي ما زالت متاحة على الرغم من الإطار التقييدي الناجم عن قوانين الحصار.

وليس من المستغرب، بعد سماع ما قالته السفيرة هنا، وما قاله قادتها في وقت سابق، أن يتجاهل رئيس الولايات المتحدة الإجماع الدولي على دعم التقدم الثنائي، الذي جرى عكس مساره الآن، والمطلب المماثل بالإنهاء الفوري والمطلق وغير المشروط للحصار.

وكما ذكر الرئيس راؤول كاسترو روس في ١٤ تموز/يوليه؛

”إننا نؤكد من جديد أن أي استراتيجية تهدف إلى تدمير الثورة، سواء عن طريق الإكراه والضغوط أو اللجوء إلى أساليب خفية، ستفشل ... إن كوبا راغبة في مواصلة التفاوض بشأن المسائل الثنائية المعلقة مع الولايات المتحدة، على أساس المساواة واحترام سيادة واستقلال بلدنا، وفي مواصلة الحوار والتعاون القائمين على الاحترام بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك مع الحكومة الأمريكية.

ويمكن لكوبا والولايات المتحدة التعاون والتعايش، مع احترام اختلافاتهما وتعزيز كل ما يعود بالنفع على البلدين والشعبين، غير أنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع من كوبا أن تقدم تنازلات تمس سيادتها واستقلالها ... أو أن تتفاوض على حساب مبادئها أو أن تقبل بشروط من أي نوع، إذ أننا لم نفعل ذلك قط من قبل في تاريخ الثورة“.

واليوم، تقدم كوبا إلى الجمعية العامة، للمرة السادسة والعشرين على التوالي، مشروع القرار (A/72/L.2) المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ويكتسي ذلك النص أهمية خاصة في الوقت الحالي، بالنظر إلى الانتكاس الناتج عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة ضد كوبا.

إن الحصار هو أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا وأمام تنفيذ الخطة الوطنية التي وُضعت وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهو العقبة الرئيسية أمام تطور علاقات كوبا الاقتصادية والتجارية والمالية مع الولايات

المتحدة وبقية العالم. ووفقا للأرقام التي حسبتها المؤسسات الكوبية بدقة، تسبب الحصار في خسائر للاقتصاد الكوبي في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧، بمقدار ٤,٣ بلايين دولار. ويمثل ذلك الرقم تقريبا ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المطلوبة سنويا حتى يحقق الاقتصاد الكوبي تقدما كبيرا نحو التنمية.

وتصل الخسائر المتراكمة إلى الرقم الهائل البالغ ٨٢٢,٢٨ بليون دولار، مع مراعاة انخفاض سعر الذهب. وبالأسعار الحالية، يعادل ذلك الرقم ١٣٠,٢ بليون دولار. وقد تضررت العشرات من المصارف في بلدان أخرى مؤخرا من التعقب الشديد والصارم للمعاملات المالية الكوبية. إن الحصار يتنافى مع القانون الدولي ويضر تطبيقه العدواني خارج إقليم الدولة بسيادة جميع الدول. كما إنه يلحق أضرارا بالمصالح الاقتصادية والتجارية في جميع أنحاء العالم.

ولم تذكر سفيرة الولايات المتحدة أن الحصار يشكل انتهاكا صارخا وهائلا ومنهجيا للحقوق الإنسانية لجميع الكوبيين، رجالا ونساء. ويمكن تعريفه، بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، بأنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية. كما أنه يمثل عقبة أمام التعاون الدولي الذي توفره كوبا من منظور ما تقدمه من معونة إنسانية لبلدان الجنوب. والأضرار الإنسانية التي يسببها تطبيق تلك السياسة لا تُحصى.

لا توجد أسرة كوبية أو خدمة اجتماعية في كوبا لا تعاني من الحرمان وعواقب الحصار. كما تواجه الهجرة الكوبية أيضاً التمييز والتحامل.

وخلال السنة الماضية، قدّمت الشركة الكوبية ميديكوبا (Medicuba SA)، التي تستورد وتصدّر المنتجات الطبية، طلبات لشراء الإمدادات من ١٨ شركة من الولايات المتحدة، رفضت هذه الطلبات أو لم ترد عليها أبداً. ورفضت شركات أخرى، مثل الشركة الأمريكية بروميغا (Promega)، المعروفة بتطوير عُدّة التشخيص لتحديد الحمل الفيروسي في المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو فيروس التهاب الكبد C أو أمراض الكلى، في حزيران/يونيه بيع منتجاتها لشركة ميديكوبا (Medicuba)، زاعمة أن وزارة المالية أبقت على الجزاءات التجارية التي تحظر بيع منتجاتها إلى الجزيرة.

وفي الموعد نفسه، وبنفس الحجة، رفضت شركة نيو إنغلاند بايولابس (New) England Biolabs تزويد كوبا بمنتجاتها. وهي تبيع مجموعة واسعة من الخمائر، مثل بروتيناز ك (proteinase-K)، وهو كاشف كيميائي يُمكّن من تشخيص الأمراض الفيروسية مثل حمى الضنك وحمى زيكا وحمى شيكونغونيا وغيرها من الخمائر التي لها استخدامات متعددة لتشخيص التشوهات الخلقية وتحديد التطابق بين المتبرّعين بالأعضاء وبين المرضى الذين يحتاجون إلى زرع الكلى ونقي العظام والكبد الأعضاء، من بين أمور أخرى. وبنفس الحجة، رفضت الشركة تزويد كوبا بالإمدادات ذات الطبيعة الإنسانية الصرفة.

وفي نيسان/أبريل، رفضت شركة راديوفارما (Radiopharma)، التابعة للشركة المورّدة الألمانية إكرت وتسيغلر (Eckert & Ziegler)، تزويد ميديكوبا (Medicuba) بمولّد غاليافارم (GalliaPharm ٦٨Ge/٦٨Ga) ذي الدرجة الدوائية مع مكوناته، وهو من المعدات التي تستخدم في تشخيص سرطان البروستاتا. واستناداً إلى الشركة، لم يكن من الممكن توريد المنتج مباشرة إلى كوبا أو عبر بلد ثالث بسبب الحصار.

ويحتاج قسم أمراض القلب في مستشفى إرمانوس أميخيرياس Ameijeiras (Hermanos) الجراحي بصورة ماسة إلى جهاز دوران دموي مساعد لعلاج النوبة القلبية والمعالجة القلبية التدخلية والكهرباء الحيوية، وهو ما ييسر الشفاء من السكتة القلبية ويطيل أمد حياة المريض. وتملك شركة أبيوميد (Abiomed) الأمريكية، الرائدة في السوق العالمية في هذه المنتجات، نظام إمبيلا (Impella) المثالي في معالجة تلك الحالات. وفي أيلول/

سبتمبر ٢٠١٦ وشباط/فبراير من هذا العام، اتصلت شركة ميديكوبا (Medicuba) بتلك الشركة لمناقشة إمكانية إدراج هذا المنتج في النظام الصحي في كوبا؛ ولكنها رفضت الرد حتى يومنا هذا.

وإننا نشعر بامتنان عميق لجميع الحكومات والشعوب والبرلمانات والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية ولممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية التي أسهمت بأصواتها وتصويتها، سنة تلو أخرى، في دعم عدالة إلغاء الحصار والضرورة الملحة لذلك. ونود أيضاً أن نعرب عن خالص امتناننا للغالبية العظمى من الشعب الأمريكي على دعمهم لهذه القضية الجديرة بالثناء.

ومما يسيء إلى ضمير البشرية أن تشير سفيرة الولايات المتحدة إلى حكومة فنزويلا البوليفارية بأسلوب تدخلي وغير مقبول. وهذا يسيء إلى بطولة شعب فنزويلا وإلى اتحاده المدني – العسكري. والحكومة البوليفارية والتشافيزية بقيادة الرئيس نيكولاس مادورو موروس. تكذب حكومة الولايات المتحدة عندما تعلن أن فنزويلا تشكل خطراً على أمنها القومي. وهذا يثير الفضول، بالنظر إلى أنها تملك أول احتياطيات مرخّصة من المواد الهيدروكربونية في العالم. وكما كتب المحرر سيمون بوليفار، يبدو أن العناية الإلهية قدّرت على الولايات المتحدة أن تبتلي الأمريكيتين بالبؤس باسم الحرية. وأرد على السفيرة بكلمات بوليفار.

إننا في خضم عملية انتخابية ودستورية عادلة في كوبا، حيث لا تُشترى الأصوات ولا تسود المصالح الخاصة، ولا تطلُبُ الحملات غير النزيهة النقود. في انتخاباتنا، لا يتم التلاعب بإرادة الناخبين ولا يتم نشر الشقاق والكراهية.

وإننا نثني بصورة خاصة على كل الذين أعربوا عن قلقهم ورفضهم إزاء التدابير القسرية التي أعلنتها الحكومة الحالية للولايات المتحدة. ولن يتوقف الشعب الكوبي أبداً عن السعي إلى بناء دولة ذات سيادة، ومستقلة واشتراكية وديمقراطية ومزدهرة ومستدامة. وسنتمسّك بتوافق الآراء الوطني لشعبنا وخاصة بالالتزام الوطني لأصغر الكوبيين سناً في الكفاح المناهض للإمبريالية وفي الدفاع عن استقلالنا، الذي سقط من أجله عشرات الآلاف من الكوبيين وقد ركبْنا أعظم المخاطر، كما أثبتْنا في معركة خليج الخنازير وفي مواجهة كل التهديدات. وسنظلّ أوفياء إلى الأبد لإرث خوسي مارتي وفيدل كاسترو روث.

إن أفراد شعبنا يتابعون هذه المناقشة بأمل. وباسمهم، أطلب إلى الحاضرين التصويت مؤيدين لمشروع القرار A/72/L.2، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/72/L.2.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعتقد الولايات المتحدة أن الشعب الكوبي يستحق بلدا ديمقراطيا مستقرا ومزدهرا. ونحن نؤيد بشدة حقهم في حرية تقرير مستقبلهم. والحكومة الكوبية، لا الولايات المتحدة، هي التي تواصل حرمان الشعب الكوبي من هذا المطمح. والجزاءات المفروضة على كوبا هي مجرد جزء من الجهد العام الذي نبذله لمساعدة الجميع في كوبا على أن يمارسوا بحرية حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية، وأن يقرروا مصيرهم. ولهذا السبب، سنصوت معارضين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/72/L.2، وسنعارضه بشدة.

في كل عام، تستخدم الحكومة الكوبية مشروع القرار هذا لجعل الولايات المتحدة كبش فداء لها من أجل تحويل اللوم عن

فشل سياساتها. وتواصل الحكومة الكوبية عزل الشعب الكوبي بينما تلقي اللوم بطريقة مراوغة على الحصار. وفي الواقع، فإن الاقتصاد الكوبي هو أحد أكثر الاقتصادات تقييدا في العالم كنتيجة مباشرة لسياسات الحكومة. وبغض النظر عن سياسات الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد الكوبي لن يزدهر حتى تسمح الحكومة الكوبية بقيام سوق عمل حر وتمكّن تماما المشتغلين بالأعمال الحرة في كوبا، وتحترم حقوق الملكية الفكرية، وتتيح إمكانية الوصول دون عوائق إلى المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت، وتفتح احتكارات الدولة أمام منافسة القطاع الخاص وتعتمد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي.

وتظل الولايات المتحدة صديقا مقربا ومخلصا للشعب الكوبي. وتؤكد سياستنا على النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية في الجزيرة وفي الوقت نفسه ضمان أن تفيد مشاركتنا أبناء الشعب الكوبي وليس نظامهم الدكتاتوري. وتركز سياستنا على العمل مع أبناء الشعب الكوبي بحيث نوفر لهم الدعم والأدوات التي يحتاجونها للمضي قدما بشكل مستقل، متغلبين على العقبات التي تفرضها حكومة بلدهم.

وتواصل الولايات المتحدة دعوتها الحكومة الكوبية إلى تمكين الناس في كوبا من التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية. وتستمر الحكومة الكوبية في تكتيكاتها المتمثلة في الاعتقالات ذات الدوافع السياسية والمضايقات وعنف الشرطة ضد الذين يسعون سلميا كي ينال السجناء السياسيون حريتهم، وضد الذين ينادون بالتغيير السياسي والاجتماعي الإيجابي. وهذه الممارسات تنتهك حرية التعبير وحرية التجمع السلمي المكفولتين بموجب الدستور الكوبي.

إن مشروع القرار هذا هو إلهاءٌ عن المشاكل الحقيقية التي تواجه الشعب الكوبي. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تعارضه بشدة. وحتى إذا رفعت الولايات المتحدة الحصار اليوم، فلن يتمكن الكوبيون من تحقيق إمكاناتهم دون شروع حكومتهم في إجراء الكثير من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونحث هذه الهيئة على مساندة رغبة الجميع في كوبا في تقرير مستقبلهم وتمتعهم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن شأن القيام بذلك تعزيز المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمقاصد التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة. والشعب الكوبي لا يستحق أقل من ذلك، وستواصل الولايات المتحدة اتباع سياسات تقديم المعونة له في سعيه من أجل الحرية والديمقراطية الحقيقيتين.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر أخانا، الرفيق برونو إدواردو رودريغيث باريّا، وزير خارجية كوبا، على كلماته التي تلامس دائما قلوب شعوب العالم. ونشكر وفد كوبا الشقيقة على حضوره معنا اليوم وعلى تقاسم المعلومات التي تؤكد مرة أخرى أنه يجري انتهاك حقوق الإنسان لشعب بأكمله بفرض الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري على كوبا. واليوم، نؤكد دعمنا لشعب خوسيه مارتي وفيدل وراؤول كاسترو روث، وعلى صداقتنا وتضامننا الشديد معه.

وبعد مرور ٥٨ عاما على انتصار الثورة الكوبية بقيادة فيدل، وبعد عام تقريبا على وفاته، فإننا نفتقده أيما افتقاد. ومع ذلك، فإن إرثه التاريخي لا يزال يتزايد بيننا وتعززه جميع تعاليمه في الكفاح من أجل الحرية والكرامة واستعادة حقوق شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والعالم. ونود أيضا أن نعرب عن وقوفنا متضامنين في أفكارنا وصلواتنا مع جميع الأشقاء الكوبيين المتضررين من اجتياح إعصار إيرما.

واليوم، وبعد حوالي ٦٠ عاما، لا يزال الشعب الكوبي يظهر إرادة حديدية في وجه سنّ الولايات المتحدة للقانون المشين المنشئ للحصار، ,الذي يهدف إلى تدمير مبادئ الثورة الكوبية وعرقلة تقدم أمة بأسرها. ولا تزال كوبا الشقيقة تمثل رمزا للنزعة الإنسانية ومثالا على التضامن والتنمية الاجتماعية والثقافية

والعلمية في العالم. إن كوبا تقف رافعة رأسها في شموخ، مدافعة عن سيادتها وتقرير مصيرها وثورتها الاشتراكية. وكما يقول رئيس بلدنا، القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، فإن كوبا صامدة وثابتة ولا يمكن كسر شوكتها. وقد حدا تصميم كوبا بالجمعية العامة إلى التصويت بالإجماع تقريبا على وقف الحصار، ومع ذلك لا يزال الحصار قائما، وتم، للأسف، عكس الخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس أوباما لتخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة وكوبا ولتطبيع العلاقات بين البلدين.

ونشيد بالبيان الصادر عن حكومة كوبا حيث أكدت مجددا استعدادها لمواصلة الحوار القائم على الاحترام والتعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن التفاوض بشأن المسائل الثنائية العالقة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل، كما تؤكد حكومة كوبا بوضوح في رسالتها، في أن تعود الولايات المتحدة إلى المسار الذي حدده الرئيس السابق أوباما – والذي يمثل خطوة حاسمة إلى الأمام على طريق رفع الحصار المفروض على كوبا.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تطالبان حكومة الولايات المتحدة بأن تضع حدا نهائيا وفوريا للحصار المفروض على كوبا، وأن تعيد إلى الشعب الكوبي أرضه المشروعة، غوانتاناموا، وأن تقبل إرادة شعوبنا في العيش في سلام ودون تدخل في ظل علاقات تقوم على الصداقة والاحترام المتبادل بين جميع دولنا.

أود أن أختتم بياني بكلمات رئيسنا دانييل أورتيغا سابيدرا، الذي قال إنه سيأتي اليوم الذي يُهزم فيه الحصار المفروض من قبل الإمبراطورية على كوبا على يد عالَم متعدد الأقطاب، عندما تتوحد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعقدان العزم فعلا على وضع حد للحصار وعندما تصوت الغالبية العظمى من شعوب كوكبنا سنويا – كما ستفعل اليوم – في الأمم المتحدة للمطالبة بإنهاء هذا الحصار. ولذلك، ستصوت نيكاراغوا، كعهدها دائما، وبفخر كبير، مؤيدة لمشروع القرار A/72/L.2 الذي قدمه وفد كوبا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير، تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبتُّ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/72/L.2، المعنْوَن ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان

المعارضون:

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٩١ صوتا مقابل صوتين، مع عدم امتناع أي عضو عن التصويت (القرار ٧٢/٤).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات تعليل التصويت، أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ليند (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أنتقل إلى تعليل تصويتنا، أود أن أضم صوتنا إلى الأصوات التي أدانت الهجوم الإرهابي الذي وقع في نيويورك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقلوبنا مع الذين تضرروا.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهو المرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر بصورة مدمرة على الحالة الاقتصادية في البلد، ويؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي. كما أنه قد يعوق الانتعاش وإعادة الإعمار بعد الدمار الذي أحدثه إعصار إيرما هذا الخريف. فالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي سيؤديان دورا حاسما في وضع البلد على طريق النمو المستدام. ومن ثم، يرى الاتحاد الأوروبي أن رفع الحصار من شأنه أن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي بما يصب في مصلحة الشعب الكوبي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن التغيير الإيجابي في كوبا سيتحقق بصورة أفضل من خلال وجود مشاركة أوثق على جميع المستويات – الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي، وكذلك من خلال المبادلات بين الأشخاص. ولذلك، فإننا نأسف بشدة إزاء إعلان الإدارة الأمريكية الجديدة عن عزمها على إعادة فرض قيود على علاقات البلد مع كوبا. وإن المقترحات المقدمة

لتقييد سفر الأفراد الموجه ذاتيا ليس من شأنه أن يحد من إمكانية العمل مع الشعب الكوبي فحسب، بل ومن شأنه أيضا أن يضرب القطاع الخاص المتنامي في كوبا، الذي استفاد أكثر من غيره من زيارات هؤلاء الأفراد.

وإلى جانب الأثر الضار لهذا الحصار على المواطنين الكوبيين العاديين، فإن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى غيرها من التشريعات الإدارية والقضائية الانفرادية، تؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وما برحنا نعارض بقوة وباستمرار أي تدابير من هذا القبيل، نظرا لما لها من آثار تتعدى الحدود الإقليمية وتؤثر على الاتحاد الأوروبي، في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. ولا يمكننا أن نقبل بأن التدابير المفروضة بشكل انفرادي قد تعيق علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. ولذلك، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة تنظيمية وإجراءات مشتركة للحماية من التدخل غير المبرر والتسبب في مشاكل لمواطني الاتحاد الأوروبي والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية الذين يقيمون أو يعملون أو يديرون أعمالا في كوبا.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الولايات المتحدة إبداء الاحترام التام والتنفيذ الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذي عقد في لندن في أيار/مايو ١٩٩٨. وشمل هذا الاتفاق الإعفاء من أحكام البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، والتزام حكومة الولايات المتحدة بالتصدي لأي تشريعات مستقبلية متجاوزة للحدود الإقليمية من هذا النوع، وتفاهما فيما يتعلق بمبدأ تعزيز حماية الاستثمار.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن فتح الأبواب والمشاركة الأوثق هما طريق العمل مع كوبا. ونحتفل اليوم ببدء التطبيق المؤقت لاتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا الذي تم توقيعه في العام الماضي. فهو سيضع علاقاتنا الثنائية على أساس قانوني جديد ومتين ويحدد خطة للمشاركة البالغة الأهمية مع كوبا من شأنها أن تتيح لنا أيضا دعم كوبا ومساعدتها في طريقها نحو تحقيق الإصلاح والتحديث.

كما سنعمل على تعزيز الحوار والتعاون بشأن المسائل التي لا نزال نختلف عليها خلافا جوهريا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن اتفاق الحوار السياسي والتعاون يضع الحوار بشأن حقوق الإنسان بوصفه ركيزة أساسية لعلاقتنا. ونكرر مناشدتنا الحكومة الكوبية منح مواطنيها كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات، والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوجيه دعوات إلى المقررين الآخرين لزيارة كوبا، عقب زيارة المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالأشخاص.

وعلى نقيض الإنجازات الكوبية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، فإن التقدم البطيء في التحديث الاقتصادي يعيق بشكل خطير التنمية الاقتصادية الكوبية. وفي هذا السياق، ندعو إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتوسيع نطاقها على نحو يعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكوبيين.

ويقدم الاتحاد الأوروبي لكوبا شراكة متسقة وموثوقة من خلال اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا لدعمها خلال سعيها لإدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وتحقيق تنمية مستدامة، وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، بينما يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يفعل شيئا لتعزيز تلك الأهداف، بل يعرقل تحقيقها. وعليه، فقد صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدة للقرار ٤/٧٢.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): صوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤيدا القرار ٤/٧٢، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، استنادا إلى الموقف المبدئي لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧. ويدين وفد بلدي الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بوصفه انتهاكا لسيادة كوبا بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة وبوصفه جريمة ضد الإنسانية وحقوق الإنسان والحضارة.

ومنذ عام ١٩٩٢، ما برحنا نعتمد كل عام على مدار الخمس وعشرين سنة الماضية قرارا يعارض الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، ولكن الولايات المتحدة تغض الطرف عن تنفيذه. وقد اعتمد قرار اليوم بتصويت جميع الدول الأعضاء تأييدا له، باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل، مما يبين بوضوح الرأي الذي يتشاطره المجتمع الدولي المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وتمثل سياسات الإدارة الجديدة للسيد ترامب المناهضة لكوبا استمرارا للسياسة الأمريكية الفاشلة المتمثلة في الحصار الذي ما برحت تفرضه على كوبا منذ أن نشأت جمهورية كوبا. إنه يهدد سيادة كوبا حكومة وشعبا وحقهم في الوجود. كما يعوق التطور الطبيعي للمنطقة.

وتبين الحقيقة نفاق الولايات المتحدة، وهي بلد يدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ويطالب بإرساء سيادة القانون والديمقراطية في العالم بينما ينفذ السياسة التعسفية والاستبدادية والأنانية ”أمريكا أولا“، التي تمنح قيمة للقانون الاتحادي للولايات المتحدة أكبر مما توليه لميثاق الأمم المتحدة، وبالتي يضحي بالآخرين وهو يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة. ومع ذلك، وكما حدث في الماضي، اتخذت الجمعية العامة القرار ٤/٧٢ بأغلبية ساحقة، مما يدل على دعمها وتضامنها مع الحكومة الكوبية ونضال الشعب الكوبي في سبيل قضيته القويمة. كما توضح أيضا إدانة المجتمع الدولي لسياسة أمريكا أولا.

لقد استغلت الولايات المتحدة مجلس الأمن لإدانة التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية والسواتل التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقرارات فرض الجزاءات المعيبة لم تسفر سوى عن دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تصبح قوة نووية وصاروخية كاملة يعترف بها العالم بأسره. والجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا لن تسفر سوى عن دفع الشعب الكوبي لبناء كوبا أقوى.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن دعمه وتضامنه القويين مع حكومة وشعب كوبا في نضالهما من أجل الدفاع عن الكرامة الوطنية والسيادة وتحقيق الوحدة والتعاون في المنطقة في مواجهة الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.